

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا: على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

إعداد

د. عاشور أحمد عمري

مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة عين شمس

الملخص

يعد الفقر، والجهل، والمرض، ثالثاً يحيط بالكثير من القرى والأحياء بمصر منذ عقود طويلة، الأمر الذي جعل من تنمية هذه المناطق ضرورة حياتية ملحة، وعلى الرغم من سعي الدولة المصرية إلى القضاء على هذا التلوث المرعب، والسعي نحو تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وإيجاد حياة كريمة لكل المواطنين، بما يحقق العدالة والحق في التنمية؛ إلا أن هناك آلاف القرى مازالت تعاني أشكالاً متعددة من الفقر بأبعاده المختلفة: "التعليمي، والاقتصادي، والاجتماعي، والصحي، والبيئي .. الخ"، الأمر الذي يتطلب إيجاد خطط، وبرامج جديدة تلبي الاحتياجات التنموية لهذه القرى الفقيرة. ويمكن لمؤسسات تعليم الكبار أن تؤدي دوراً محورياً في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً بمصر، إلا أن الواقع يشير إلى أن مؤسسات تعليم الكبار - بوضعها الحالي - تعاني من وجود الكثير من التحديات والصعوبات التي تحول دون قدرتها على الوفاء بتلك الاحتياجات التنموية التي تتطلبها القرى الأكثر فقراً بمصر. وعلى هذا الأساس، استهدفت الدراسة تقديم إستراتيجية مقترحة؛ لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي، ومنهج التحليل البيئي الرباعي؛ لرصد وتحديد الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً بمصر،

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

وتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات تعليم الكبار من حيث دورها في تلبية تلك
الاحتياجات، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقدمت الدراسة استراتيجية مقترحة؛ لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية
الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، تتمثل في أربع غايات أساسية، هي: "سد منابع
الأمية، والقضاء على الأمية، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة للمتحررين من الأمية،
وإتاحة فرص التدريب المهني والمشروعات الصغيرة للكبار.

الكلمات المفتاحية: الفقر - القرى الأكثر فقرا - مؤسسات تعليم الكبار - التنمية
المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠

**A proposed strategy for the role of adult education institutions
in meeting the development needs of the poorest villages in
the light of Egypt's 2030 vision**

Dr. Ashour Ahmed Amry

Abstract:

Poverty, ignorance, and disease are a triad that has surrounded many villages and neighborhoods in Egypt for decades, which made the development of these areas an urgent necessity for life. Despite the Egyptian state's endeavor to eliminate this terrifying triad, and the pursuit of Egypt's vision for sustainable development 2030, and creating a decent life for all citizens in a way that realizes justice and the right to development, there are thousands of villages – still – suffering from multiple forms of poverty in its various dimensions: “educational, economic, social, health, and environmental... etc”, which requires creating new plans and programs that meet the development needs of these poor villages.

Adult education institutions can play a pivotal role in meeting the development needs of the poorest villages in Egypt. However, the reality indicates that adult education institutions – in their current status – suffer from many challenges and difficulties that impede their ability to meet those development needs that the poorest villages require in Egypt.

Consequently, the study aims to present a proposed strategy to activate the role of adult education institutions in meeting the development needs of the poorest villages, in the light of Egypt's 2030 vision. In order to achieve this, the study relies on the "**descriptive approach and the SWOT analysis approach** to monitor and determine the development needs of the poorest villages in Egypt, and to analyze the internal and external environment of adult education institutions in terms of their role in meeting those needs, in the light of Egypt's 2030 vision.

The study presents a proposed strategy to activate the role of adult education institutions in meeting the development needs of the poorest villages, with four basic goals: "Bridging the sources of illiteracy, eradicating illiteracy, providing lifelong learning opportunities for newly literate persons, and providing vocational training opportunities and small projects for adults.

Key Words: Poverty – Poorest Villages – Adult Education Institutions – Sustainable Development – Egypt Vision 2030.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقري الأكثر فقرا: على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

إعداد

د. عاشور أحمد عمري

مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة عين شمس

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تصدرت قائمة المشكلات الملحة على المستوى العالمي، والتي جعلت المجتمع الدولي يدعو إلى مكافحتها بشتى السبل، باعتبار الفقر يمثل العقبة الأساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يشكل الفقر والحرمان خطرا على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، حيث يولد الفقر بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من التطرف والانحرافات التي قد تستهدف أمن وسلامة الدول والمجتمعات؛ لذا، فقد تبنت الأمم المتحدة سياسة دولية لاستئصال الفقر، وجعلت هدف "القضاء على الفقر المدقع"، هو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي وقعت عليها دول العالم، ومنها مصر، تلك الأهداف التي وحدت جهود الحكومات، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ بغية تحقيق أهداف ملموسة نحو القضاء على الفقر - بكل أشكاله وأبعاده - في كل مكان بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك مساعدة البلدان على معالجة أبعاد متعددة، ومترابطة للفقر؛ بهدف تحقيق تنمية شاملة لمستقبل مستدام.

ومع ازدياد أعداد الفقراء في العالم - لاسيما دول العالم الثالث - دعت منظمة اليونسكو، دول العالم لوضع خطط إستراتيجية محلية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - التي يأتي هدف القضاء على الفقر في مقدمتها- على اعتبار أن الفقر ليس مسألة دخل فحسب، بل - أيضاً- الوصول إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي الأفضل، والطرق، والأسواق، وفرص العمالة المنتجة ...

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

وغيرها، وبالنظر إلى البيانات المتاحة في كل هذه المجالات، نجد أن هناك أعداد كبيرة مازالت تعيش في فقر مدقع، وهنا تبرز أهمية الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها في القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨، ٢). ومع تصاعد حدة الفقر، وظهور انعكاساته السلبية على المجتمعات، أصبح الاهتمام بمكافحته يتزايد باستمرار، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض القفزات على طريق التنمية والتقدم، إلا أن هذا التقدم لم يتحقق في مجال النهوض الاجتماعي؛ حيث تشير الخريطة العامة إلى فجوات تنبئ بافتقاد العدل عالميا؛ لأن النمو الاقتصادي ارتبط بزيادة الفقر في كثير من مجتمعات العالم الثالث، على وجه الخصوص (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٩، ٨٨)، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفوارق بين شرائح المجتمع، واختفاء البعد الإنساني من السياسة الاقتصادية والمالية، ما أدى إلى تناقص معدلات التنمية الإنسانية الشاملة في تلك الدول، حيث تشير التقارير الدولية إلى وجود الملايين من الرجال، والنساء، والأطفال، مازالوا يعيشون في فقر مدقع، ويلقون حتفهم، بسبب سوء التغذية، وتفشي الأمراض والأوبئة، وانتشار الحروب والنزاعات المسلحة، وبخاصة في المناطق الريفية، والناحية، ومناطق النزاع العربي (عاشور أحمد عمري، ٢٠١٤: ١٤-١٦)، ومن أبرز هذه التقارير، ما يلي:

١. "تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩": الذي أشار إلى وجود ما يقرب من (٦٠ مليون أمريكي) في الدول العربية، ثلثهم من النساء، كما أنه لا يزال هناك ما يقرب من (٩ ملايين طفل) في عمر المدرسة الابتدائية خارج المدرسة، ما يدل على عجز الدول العربية عن حل مشكلتي الفقر والامية، كما أن المعدل العام للالتحاق بالمرحلة المتقدمة من التعليم الثانوي أقل من (٥٥% للذكور والإناث) على حد سواء، بينما حققت دول العالم المتقدم صناعيا، ودول آسيا الوسطى، معدلات التحاق تتجاوز (٨٠%) (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩: ٨٨)، مما يشير إلى تفاقم أزمة الاستبعاد التربوي في كثير من الدول العربية، تلك الأزمة ذات الصلة بالفقر.

٢. "تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٦": الذي يؤكد أنه مازال مئات الملايين من البشر يعيشون على أقل من (٩,١ دولار) للفرد في اليوم، وهو المستوى المرجعي الحالي للفقر المدقع، ما يدل على وجود الكثير من التحديات التي يجب التغلب عليها من أجل تحقيق الرؤية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وبخاصة هدفي: "إنهاء الفقر المدقع في العالم، وتعزيز الرخاء المشترك (البنك الدولي، ٢٠١٦).

٣. "تقرير الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧": الذي أشار إلى أنه رغم الجهود التي بذلت لتخفيف حدة الفقر وتقليل عدد الفقراء؛ إلا أن التقرير أشار - في الوقت نفسه- إلى وجود ما يقرب من (٧٦٧ مليون شخص) مازالوا يعيشون تحت خط الفقر حتى الآن (الأمم المتحدة، ٢٠١٦، ٣).

أما علي الصعيد المحلي، فتشير التقارير الرسمية والدولية إلى ارتفاع نسبة الفقر والفقراء في مصر، ومن ثم اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يندرج بضعف الترابط والتماسك بين شرائح وطبقات المجتمع المصري، ومن تلك التقارير ما يلي:

٤. "تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨": الصادر بعنوان: "العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني"، وقد أشار إلى وجود ألف قرية مصرية يعيش فيها خمسة ملايين مواطن تحت "خط الفقر" أي ما يعادل نحو (٣٧%) من إجمالي عدد فقراء مصر البالغ مجموعهم (١٣,٦ مليون شخص)، وأوضحت هذه الخريطة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية وبخاصة ريف صعيد مصر (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ٤٩).

٥. "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩": والذي أشار إلى ارتفاع معدل الفقر العام في مصر، الذي يبلغ حوالي (٤١%) من عدد السكان، كما أشار إلى أن مصر تأتي كصاحبة أكبر معدلات الفقر العام بعد اليمن التي وصل معدل الفقر بها إلى حوالي (٥٩,٥%)، وصنف التقرير مصر على أنها من بين البلدان ذات الدخل

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

المتوسط في العالم العربي، وسجلت درجات منخفضة - إن لم يكن معظمها بالقيمة السالبة - على مؤشرات الحكم التي تضمنها التقرير (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).
٦. تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠١٠: الذي أشار إلى أنه على الرغم من خطة الحكومة لتنمية القرى الأكثر فقرا بمصر، إلا أنه يظل هناك فجوة كبيرة بين ما تطرحه الحكومة من خدمات، وبين احتياجات هذه المجتمعات، حيث توجد آلاف القرى التي تفتقر إلى الحد الأدنى للحياة الكريمة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠).

٧. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩: الذي أشار إلى ارتفاع نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) إلى الضعف تقريبا، ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٨، حيث ارتفعت النسبة من (١٦,٧%) عام ٢٠٠٠، إلى (٣٢,٥%) عام ٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعد الفقر، والجهل، والمرض، ثالثاً يحيط بالكثير من القرى والأحياء بمصر منذ عقود طويلة، الأمر الذي جعل من تنمية هذه المناطق ضرورة حياتية ملحة، ومتطلباً رئيساً؛ لضمان إيجاد حياة كريمة لجميع المواطنين - وبخاصة في القرى الأكثر فقرا- تلك التي تفتقر إلى المقومات الأساسية للحياة الإنسانية الكريمة، التي تتفق ومبادئ حقوق الإنسان، والعدالة، والمساواة بين جميع المواطنين داخل المجتمع الواحد، فأعلنت الحكومة المصرية عام ٢٠٠٧ عن عزمها استهداف تنمية القرى الأكثر فقرا - التي وصل عددها آنذاك حوالي ٥٠٠٠ قرية - وذلك في سياق الإجراءات التي تتخذها الدولة للتصدي للفقر، بالاعتماد على خريطة الفقر التي تم حسابها عام ٢٠٠٦، ثم توالى المبادرات الحكومية بعد ذلك، بهدف تحسين نوعية حياة السكان في القرى الأكثر فقرا بصورة مستدامة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠، ٣).

وعلى الرغم من سعي الدولة المصرية إلى القضاء على هذا الثالوث المرعب، من خلال تبني العديد من الخطط، والمشروعات التنموية المتكررة، والسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وإيجاد حياة كريمة لكل المواطنين، بما يحقق العدالة والحق في التنمية، إلا أنه مازالت هناك فجوة بين ما تطرحه الحكومة من خدمات، وبين احتياجات المجتمعات المحلية، فهناك آلاف القرى مازالت تعاني أشكالاً متعددة من الفقر بأبعاده المختلفة: "التعليمي، والاقتصادي، والاجتماعي، والصحي، والبيئي .. وغير ذلك"، الأمر الذي يتطلب إيجاد خطط، وبرامج جديدة تلبى الاحتياجات التنموية لهذه القرى الفقيرة، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى زيادة معدل الفقر بمصر عام ٢٠١٨، إلى حوالي (٣٢,٥%)، مقابل (٢٧,٨%) عام ٢٠١٥، وأن محافظات الصعيد هي الأكثر فقراً داخل الدولة بنسبة تزيد عن (٥٠%)، وأن "محافظة أسيوط"، هي أفقر المحافظات، حيث تصل نسبة الفقر فيها إلى حوالي (٦٦%)، تليها محافظات: "سوهاج، وقنا، والمنيا، وأسوان" (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩).

كما تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مشكلة الأمية مازالت تؤرق المجتمع المصري، وتعوق جهود التنمية في جوانبها المتعددة: "السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية"، حيث تصل نسبة الأميين الكبار - الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب- إلى ما يقرب من (١٨ مليون أمي)، في الشريحة العمرية من (١٥ سنة فأكثر)، بنسبة تقرب من (٢٩%)؛ وفقاً للجدول التالي:

جدول (١)

عدد الأميين ونسبهم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، لعام ٢٠١٧

النسبة %	عدد الأميين	عدد السكان	البيان
٢٣,٦ %	٧,٥٩٦,٤٢٥	٣٢,١٢٨,١٠٠	ذكور
٣٤,٦ %	١٠,٤٦٩,٣٣٠	٣٠,٢٢٤,٠٢٩	إناث
٢٩ %	١٨,٠٦٥,٧٥٥	٦٢,٣٥٢,١٢٩	إجمالي الجمهورية

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧): أعداد السكان
والأميين للشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر.

ورغم حيوية الدور الذي يمكن أن تقوم به برامج ومؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للمناطق الفقيرة، والقرى الأكثر فقرا، إلا أن واقع تعليم الكبار يعاني ضغوطاً كثيرة، مهدت لحدوث أزمات متلاحقة، وأبرزت العديد من نقاط الضعف والتحديات، التي جعلت من تعليم الكبار - بوضعه الحالي - غير قادر على تقليل حدة التفاوت، وإزاحة الفقر بين أفراد المجتمع، هذا فضلاً عن الأزمات التنموية التي يعاني منها المجتمع المصري من حين لآخر، والتي حالت بينه وبين ما يصبو إليه المجتمع المصري من آفاق التنمية.

وفي إطار سعي الباحث إلى التحديد الدقيق لمشكلة الدراسة؛ فقد أجرى مراجعة تحليلية لمجموعة من الدراسات السابقة، ذات الصلة بالقضية المركزية التي تتصدى لها الدراسة الحالية، ومنها:

دراسة (عبد العزيز السنبل، ٢٠١٧)، التي استهدفت تعرف دور تعليم الكبار في مواجهة الفقر، على ضوء بعض التجارب الدولية، ومن ثم صياغة عدد من المقترحات، التي يمكن من خلالها توجيه الدول النامية؛ للقضاء على الفقر على ضوء هذه التجارب، وفي سبيل تحقيق هذا، اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"، باعتباره مناسباً لتحليل الأبعاد المختلفة للفقر، وتجارب بعض الدول للتغلب على مشكلة الفقر، ومن ثم استنباط دور تعليم الكبار في مكافحة مشكلة الفقر، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج المهمة، ومنها: "أن الفقر ظاهرة اجتماعية، واقتصادية، تكاد تنتشر في كافة أرجاء العالم، وإن كانت بنسب مختلفة، وأن مواجهة الفقر يستدعي تلاحماً إقليمياً ودولياً؛ للقضاء عليه من جذوره، وأن مدخل مكافحة البطالة، وتوفير فرص عمل، يعد المدخل الأساس لمواجهة تحديات الفقر، وأنه يجب سن التشريعات المناسبة للقضاء على الفقر بكافة أشكاله،

وأبعاده"، كما قدمت الدراسة في نهايتها مجموعة من المقترحات والإجراءات التي من شأنها مواجهة الفقر، والقضاء عليه.

وسعت دراسة (Banerjee & Jackson, 2017)، إلى تقديم تحليل نقدي لدور المناهج القائمة على الإنتاج؛ للحد من الفقر في البلدان النامية على وجه الخصوص، من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص جديدة لزيادة الأعمال، وتمكين النساء، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الإثنوجرافي" الذي طبق على ثلاث قرى في بنجلادش، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التمويل لا يعطي نتائج جيدة في مواجهة الفقر، ما لم يكن مصحوبا بتدريب الفقراء؛ لتنمية قدراتهم الريادية، وإدارة ميزانياتهم؛ حتى يتمكنوا من إدارة مشروعاتهم بشكل جيد وفعال، كما أن تعزيز رأس المال الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة، يساعد في تطوير المشروعات في تلك المجتمعات، من خلال تسليط الضوء على العمليات التي يمكن من خلالها إيجاد التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة.

أما دراسة (سبيكة حسين بورسلي، ٢٠١٧)، فقد استهدفت وضع تصور مقترح لتطوير سياسات محو الأمية وتعليم الكبار في دولة الكويت، من أجل إيجاد مجالات جديدة في مجالات تعليم الكبار وتدريبهم، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكويت، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"، في تحليل الأدبيات والقوانين والوثائق الخاصة بتعليم الكبار بدولة الكويت، وكذلك تحليل الأدبيات التي تناولت مفهوم وأسس ومبادئ تعليم الكبار، كما اعتمدت الدراسة على "أسلوب التحليل البيئي"، لبرامج تعليم الكبار، وقد توصلت الدراسة إلى وضع خطوات أساسية لبناء برنامج جديد ومطور لتلبية احتياجات تعليم الكبار وتدريبهم، وفقا عدة خطوات، تتمثل في: إيجاد مناخ ملائم للتعليم، وتصميم خطة مناسبة للعمل، ثم تحليل حاجات الدارسين الكبار، وصياغة الأهداف، ثم تصميم البرنامج بأنشطته وخبراته التعليمية، وأخيرا تنفيذ البرنامج وإدارة أنشطته.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

واستهدفت دراسة (داليا حافظ، ٢٠١٧)، وضع تصور لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في تطوير محو الأمية وتعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعرف: الأبعاد التنموية والتربوية لتعليم الكبار، وطبيعة العلاقة بين المشاركة المجتمعية ومفهوم تعليم الكبار، ثم تحديد مقومات نجاح المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي" لوصف واقع قضية الدراسة، ومن ثم تقديم نظرة أكثر شمولية لقضية المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار، والتعلم مدى الحياة، كوسيلة من وسائل تحقيق العدالة والتنمية المستدامة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أهمية وضرورة المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتناولت دراسة (أسامة عبد الحميد، ٢٠١٧)، وضع تصور لزيادة فاعلية دور مؤسسات تعليم الكبار في تنمية المجتمع الريفي بمحافظة المنوفية، من خلال تعرف التحديات التي تواجه المجتمع الريفي بمحافظة المنوفية، وتعرف واقع دور مؤسسات تعليم الكبار في مواجهة هذه التحديات، وتمثلت حدود الدراسة في بعض مؤسسات تعليم الكبار بمحافظة المنوفية، والتي تشمل: "الهيئة العامة لتعليم الكبار، وقصور الثقافة، ومراكز الشباب والرياضة"، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"؛ لدراسة الفجوة بين ما هو متوقع من مؤسسات تعليم الكبار، وبين الواقع الفعلي تجاه تنمية المجتمع الريفي بمحافظة المنوفية، وسعت الدراسة في نهايتها لطرح تصور مستقبلي لدور مؤسسات تعليم الكبار في تنمية المجتمع الريفي في محافظة المنوفية، بالإضافة إلى تحديد إجراءات تنفيذ هذا التصور.

كما استهدفت دراسة (Kao and others, 2016) وضع إستراتيجية مقترحة للمنظمات؛ للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية لمساعدة الفقراء، وتمكينهم وفقا لنظرية رأس المال البشري، ونظرية سوق العمل، وذلك من خلال: تعرف مشكلة الفقر في العالم، وتعرف دور المنظمات في الحد من الفقر داخل المجتمع، من خلال تنفيذ المشروعات والبرامج؛ لتمكين الفقراء، واكتشاف قدراتهم وتعزيزها؛ ليكونوا قادرين على العمل، وإكسابهم

مهارات تكنولوجية، وتدريبهم على المهارات المختلفة، وأن تعمل المنظمات على توفير فرص عمل وتوفير القروض لهم لبدء أعمالهم التجارية مع توفير التوجيه المستمر والدعم الدائم والتسويق لمنتجاتهم وإتاحة الاستشارات لهم في كافة المجالات، وقد اعتمدت الدراسة على "أسلوب دراسة الحالة"، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن: المنظمات يمكن أن تعزز القدرات العملية للفقراء، من خلال تبادل التقنيات، والموارد، وتوفير التدريب، وتنمية المهارات، كما أنه يمكن إنشاء شركات خاصة للحد من الفقر داخل المجتمع؛ عن طريق تزويد الفقراء بفرص عمل لائقة.

أما دراسة (أمل شمس، ٢٠١٤)، فقد استهدفت - من خلال المقارنة بين مجموعتين من المبحوثين - تعرف عوامل نجاح محو أمية بعض الأفراد، وعوامل فشل أفراد آخرين في محو أميتهم، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"، لتحقيق أهدافها، حيث تم الاعتماد على "أداة المقابلة" التي تم تطبيقها على عينة من الذين أتموا مرحلة محو الأمية، وأداة المقابلة ٢، تم تطبيقها على من تسربوا من فصول محو الأمية. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج، من بينها: أن صغر السن يعد عاملاً إيجابياً لنجاح عملية محو الأمية، وأن التسرب من التعليم كان بسبب العمل على مساعدة الأسرة، والمعاملة السيئة من المعلمين، كما أن تعلم حرفة أو مهارة في مرحلة ما بعد محو الأمية، يعد دافعاً أساسياً لالتحاق الأميين بفصول محو الأمية، مما يؤكد ضرورة الربط بين العمل والتعليم، وإيجاد وسيلة لضمان العمل مع تحقق التعليم، على اعتبار أن تحقيق الأول يضمن استدامة الثاني، أما بالنسبة لعوامل جذب الأميين لبرامج محو الأمية، يأتي في مقدمتها: التدريب على مهارات: "النجارة، وصناعة الحلي، وصناعة الألبان .. وغير ذلك"، وهو ما يؤكد ضرورة ارتباط التعليم بتوفير التدريب، وفرص العمل.

واستهدفت دراسة (عبد العزيز السنبل، ٢٠١٢)، إلى تعرف دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة، وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"؛ لتحليل الأدبيات والوثائق التي تناولت مفهوم وأسس ومبادئ تعليم الكبار، وكذلك تعرف مفهوم وخصائص ومرتكزات مجتمع المعرفة، وذلك من أجل الوقوف على

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

الدور الذي يمكن أن يلعبه تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، وقد توصلت النتائج إلى ضرورة التشارك بين مؤسسات تعليم الكبار المتمثلة في: "المنظمات والهيئات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والمنظمات الجماهيرية، والجمعيات الأهلية .. وغيرها"، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الآتي:

- القضاء على الأمية، باعتبارها قضية تنموية تتحمل مسؤوليتها كافة الجهات الحكومية والمدنية.
- التدريب المستمر للقوى البشرية، والاستفادة منها في برامج التنمية.
- التطوير المهني والعلمي لأعضاء الجمعيات، والنقابات، والاتحادات، من خلال برامج التدريب المستمر.
- التثقيف الجماهيري، من خلال التوعية العامة التي تقدمها مؤسسات تعليم الكبار.
- توسيع قاعدة المشاركة في رسم سياسات وبرامج مؤسسات تعليم الكبار.

أما دراسة (شيرين عيد مرسي، ٢٠١٢)، فقد استهدفت وضع خطة إستراتيجية مقترحة للهيئة العامة لتعليم الكبار، على ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من خلال تعرف مفهوم التنمية المستدامة، وتحديد أهم متطلباتها، وتشخيص واقع الهيئة العامة لتعليم الكبار، وصولاً إلى تحديد أهم نقاط القوة، ونقاط الضعف التي تعوق تعليم الكبار عن تحقيق دوره في التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأسلوب التحليل البيئي، من أجل تحديد البدائل الإستراتيجية المختلفة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى: أن الأوضاع المجتمعية للبيئة الحاضنة للهيئة العامة لتعليم الكبار لها العديد من الانعكاسات، تمثلت في الكثير من مواطن الضعف، وبعض نقاط القوة والتهديدات، والقليل من الفرص، وبالتالي يتضح أن بيئة الهيئة العامة لتعليم الكبار الداخلية والخارجية

غير مهياة، وغير دافعة للقيام بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقدمت الدراسة في نهايتها خطة إستراتيجية؛ لتطوير برامج تعليم الكبار في ضوء متطلبات التنمية. واستهدفت دراسة (محمد بن عبد الرحمن بن فهد، ١٩٩٤)، تعرف الدور الذي يمكن أن يقوم به تعليم الكبار في تنمية المجتمع وتقدمه، في المجال الاقتصادي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للعمال، وكذلك الجانب الاجتماعي من خلال تعزيز جودة حياة الكبار بشكل عام، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت نتائجها إلى أن التنمية تعتمد اعتمادا كليا على الإنسان، وتغيير هذا الإنسان إلى الأفضل، من خلال رفع كفايته الإنتاجية في دائرة سعيه، وفي مجال نشاطه، وأن السبيل إلى هذا التغيير والتجديد هو التعليم، وأن تعليم الكبار له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودفع عجلة التقدم في شتى مجالات الحياة المختلفة، كما توصلت الدراسة إلى أن تعليم الكبار يجب أن يعطى له الفرصة، وتوفر له الوسائل المختلفة؛ لكي يقوم بدوره في بث الوعي الناقد، والفهم، والإدراك بين المواطنين، وتعريفهم بالأهداف التنموية المختلفة، سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية لكي يتسنى لهم المساهمة فيها.

وبناء على ما سبق، فإن ما تم رصده وتحليله من دراسات سابقة أكد على علاقة التعليم بالفقر، وأن تقديم برامج تدريبية للفقراء تحسن من المستوى المعيشي لهم، وأن هناك ارتباط وثيق بين الأمية وزيادة معدلات الفقر، وهو ما أكدته تقرير الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء عام ٢٠١٩، الذي أشار إلى أن نسبة الفقراء بين الأميين حوالي (٣٩,٢%)، مقابل (١١,٨%) لمن حصل على شهادة جامعية، كما أن التعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، ٧٩).

وعلى الرغم من الدور المتوقع لبرامج تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع، وبخاصة القرى الفقيرة، إلا أن واقع تعليم الكبار عانى ضغوطاً كثيرة، مهدت لحدوث أزمات متلاحقة، وأبرزت العديد من نقاط الضعف، والتحديات التي لم تستطع بيئة تعليم الكبار مواجهتها، فضلاً عن الأزمة التنموية التي عانها منها المجتمع المصري،

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

والتي حالت بينه وبين تجاوز الأوضاع المختلفة، والانطلاق إلى ما يصبو إليه المجتمع من آفاق التنمية المستدامة.

ومن ثم، احتدمت قضية الاهتمام بتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع المصري، وبخاصة القرى الأكثر فقرا؛ لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من جميع جوانبها، علاوة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر في تنمية المجتمع، فضلاً عن غرس قيم التنمية: كالعادلة، والمشاركة، وحسن استغلال الموارد، وخدمة سوق العمل والإنتاج .. وغير ذلك.

وبناء على ما تقدم؛ فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمحور حول السؤال الرئيس التالي:
"كيف يمكن تفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟"، ويتفرع من هذا السؤال الرئيس، الأسئلة التالية:

- ١- ما الأطر النظرية للفقرا؟
- ٢- ما الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟
- ٣- ما آراء الخبراء حول تقييم عناصر التحليل البيئي الرباعي لمؤسسات تعليم الكبار، ودورها في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟
- ٤- ما الإستراتيجية المقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

أهمية الدراسة:

تتعلق أهمية الدراسة الحالية، من كونها تتناول مجالاً مهماً من مجالات التعليم، ألا وهو "مجال تعليم الكبار" باعتباره محورا أساسيا للقضاء على الفقر والتهميش، وعاملاً أساسيا لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، من خلال البرامج التي يمكن أن تقدمها مؤسسات تعليم الكبار في هذا الشأن، ومن ثم، فإن الدراسة تكتسب أهميتها من خلال الآتي:

1. أهمية الموضوع الذي تناوله وهو: دور تعليم الكبار في تنمية القرى الأكثر فقرا بمصر، على ضوء أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
2. أهمية دور مؤسسات تعليم الكبار في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ومشاركة الكبار تنمية المجتمع من خلال تدريبهم وتأهيلهم للعمل والإنتاج.
3. أهمية وضع خطة إستراتيجية لمؤسسات تعليم الكبار؛ لتفعيل دورها في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على ضوء أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.
4. قد تفيد نتائج الدراسة راسمي السياسات التعليمية في وضع خطط وسياسات تعليمية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.
5. قد تفيد الدراسة واضعي المناهج والبرامج التدريبية في وضع مناهج وبرامج خاصة بتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع، وبخاصة المناطق الفقيرة والأكثر احتياجا.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة المشكلة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد اقتضت الدراسة استخدام:

1. **المنهج الوصفي:** باعتباره من أنسب المناهج لجمع المعلومات، والبيانات الدقيقة عن الظاهرة المدروسة، ومن ثم تحليلها، مما يساعد على رسم صورة واضحة عن واقع تعليم الكبار في علاقته بالتنمية، من خلال الآتي:
 - تحليل المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالفقر: من خلال تحليل مفهوم الفقر، وأبعاده، ومؤشرات قياسه.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

- رصد وتحليل رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: من حيث تعريفها، وأبعادها، ومتطلباتها في المجتمع المصري.
 - رصد وتحديد الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر: والتي تركز على أبرز الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا؛ لتبليتها، تلك التي في ضوءها طرحت الدولة مبادرة "حياة كريمة"، لتنمية القرى الأكثر فقرا بمصر.
٢. أسلوب التحليل البيئي **SWOT Analysis**: لما كانت الدراسة ذات طابع مستقبلي، فقد استخدمت أسلوب التحليل البيئي SWOT، حيث تشير (S) إلى جوانب القوة Strengths، وتشير (W) إلى مواطن الضعف Weakness، وتشير (O) إلى الفرص المتاحة Opportunities، أما (T) فتشير إلى المخاطر والتهديدات المحتملة Threat، التي تعمل ضد محاولات المؤسسة (أحمد القطامين، ٢٠٠٢، ٥٩). ويعد أسلوب (SWOT) أحد الأساليب التي تقوم بتحديد جوانب القوة، ومواطن الضعف في البيئة الداخلية، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية التي تؤثر على الفاعلية المحتملة لها، مما يسهم في تطوير الإستراتيجيات، وتنمية جوانب القوة والفرص المتاحة، والتغلب على مواطن الضعف والتهديدات (Meredith, 2005,445)، وينقسم تحليل البيئة الخارجية إلى قسمين، هما: (زكريا هيبه، ومحمود السيد، ٢٠١٦، ١٢٨):
- **البيئة الخارجية العامة:** وتشمل المتغيرات البيئية التي تؤثر في جميع المنظمات العامة في المجتمع، بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تقوم به، أو المجال الذي تنتمي إليه، مثل العوامل الاقتصادية، والسياسية، والسكانية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية.
 - **البيئة الخارجية الخاصة:** وتتضمن العوامل البيئية ذات التأثير الخاص في مجال النشاط الذي تعمل به المؤسسة التعليمية، مثل المستهدفين، والمستفيدين الحاليين، والشركاء .. وغير ذلك.

وينتج عن هذا التحليل البيئي الرباعي سلسلة من البدائل الإستراتيجية الناشئة عن تقييم نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، مقابل بعضهم البعض، يتم اختيار أفضل هذه البدائل من حيث: التوفيق، والتكيف بين الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للقرى الأكثر فقرا من جانب، وبين نقاط القوة ومواطن الضعف الداخلية بها (باسم شمس الدين، ٢٠١١، ٥)، ما يساعد في وضع إستراتيجية مقترحة متكاملة الأركان؛ لدور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

١. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على برامج تعليم الكبار التي تقدمها الهيئة العامة لتعليم الكبار بالتعاون مع مؤسسات تعليم الكبار الحكومية، والتابعة للمجتمع المدني، في مجالات: "سد منابع الأمية، والتحرر من الأمية، ومواصلة التعلم لدى المتحررين، والتدريب المهني".
٢. **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية على المحافظات المستهدفة بمبادرة حياة كريمة للقرى الأكثر فقرا، وعددها (إحدى عشر محافظة)، وهي: "الأقصر، وسوهاج، ومطروح، وأسيوط، وقنا، وأسوان، والوادي الجديد، والدقهلية، والقليوبية، والبحيرة، والمنيا".
٣. **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على: "الخبراء الميدانيين العاملين بالهيئة العامة لتعليم الكبار، المتمثلين في: السادة مديري فروع الهيئة، ومديري إدارات التخطيط، بالمحافظات المستهدفة بمبادرة حياة كريمة، وعددها (١١ محافظة)".
٤. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة في الفترة ما بين عامي: ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.

مصطلحات الدراسة:

١- الدور: The Role

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية في النظرية الاجتماعية، فهو يحدد طبيعة التوقعات الاجتماعية، المرتبطة بأوضاع اجتماعية معينة، ولقد وردت عدة تعريفات للدور، من أبرزها التعريف الذي ورد في قاموس علم الاجتماع، الذي يعرف الدور بأنه: "الجانب الذي يؤديه نسق اجتماعي فرعي داخل النسق الاجتماعي الأكبر، أو بمعنى أكثر تحديداً "وظيفته أو إسهامه الإيجابي في النسق الأكبر" (عبد الهادي الجوهري، ١٩٨٣، ٩٧)، ويلاحظ من هذا التعريف أن الدور يرتبط بمجموع ما يتوقع من المؤسسة أن تقدمه من مهام وخدمات، وهو ما يطلق عليه "الدور المتوقع"، وقد يرتبط الدور بما ينبغي أن تقدمه المؤسسة في صورة مثالية، وهو ما يطلق عليه "الدور المثالي".

وعلى ضوء ما سبق، يمكن صياغة "التعريف الإجرائي" التالي للدور، بأنه: مجموعة الممارسات والسلوكيات المتوقعة التي يجب أن تقوم بها مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- تعليم الكبار: Adult Learning

تعرف "اليونسكو UNESCO"، تعليم الكبار بأنه: "المجموع الكلي للعمليات التعليمية التي تقدم للكبار، أيًا كان مضمونها، وأسلوبها، ومستواها نظامية أو غير نظامية، سواء أكانت امتدادا، أم بديلاً للتعليم الأول المقدم في المدارس أو الكليات في فترة التلمذة الصناعية، والذي يهدف إلى تنمية قدرات الكبار، وإثراء معارفهم، وتحسين مهاراتهم الفنية والمهنية، التي تمكنهم من المشاركة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية .. وغيرها" (بولاه.س، ١٩٩٣، ١٧).

مما سبق، يمكن تحديد "التعريف الإجرائي" التالي لتعليم الكبار، بأنه: مجموع البرامج التربوية المتخصصة التي تقدم للكبار بشكل نظامي أو غير نظامي؛ بهدف

الارتقاء بقدراتهم، ومهاراتهم، مما يساعد على تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع الذي يعيشون فيه، تتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٣- الاحتياجات التنموية: The Developmental Needs

تعرف التنمية بأنها: "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين، بشكل كامل، وشامل، ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فرداً، أم جماعة، أم مجتمعاً" (محمد العشماوي، ٢٠١٠، ١٨)، ويمكن تعريف "الاحتياجات التنموية" في الدراسة الحالية بأنها: "كل ما تتطلبه القرى الأكثر فقراً من خطط، وبرامج، وأنشطة؛ تساعد على إيجاد حياة إنسانية كريمة لسكان هذه القرى، وتلبي احتياجاتهم، التي تنقسم إلى احتياجات: "تعليمية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية".

٤- الفقر : Poverty

عرّف "البنك الدولي" الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي، ١٩٩٠، ٤٢)، كما عرفه (أحمد ناجي، ٢٠١٤، ٣٥٨) بأنه: "حالة من الحرمان من المزايا، أو الركائز الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية، التي تشمل: الأصول الاقتصادية، والمادية، والأرض، والماشية، والسكن، والمهارات، والصحة الجيدة .. وغيرها من العناصر المادية، التي توفر قاعدة لتوليد الدخل، والإنتاج، سواء في الحاضر أو المستقبل".

٥- رؤية مصر ٢٠٣٠ : Egypt Vision 2030

يقصد بها: "إستراتيجية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي حددتها الأمم المتحدة، وهي (١٧ هدفاً)، والتي تربط بين ثلاثة أبعاد أساسية للاستدامة، هي: "بعد اقتصادي، وبعد اجتماعي، وبعد بيئي"، والتي يتعين تحقيقها بشكل متكامل يحقق الاستدامة (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٨). وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على وحدة هذه الأبعاد، ودعم بعضها البعض، كما تعكس هذه النظرة - ثلاثية الأبعاد - وجود نقاط تلاقي بين هذه الأبعاد الثلاثة، فالبعد الاقتصادي،

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

يرتبط بالبعد البيئي، وكذلك البعد الاجتماعي، والتي يتعين تحقيقها بشكل متكامل، يحقق الاستدامة (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٨، ٤).

المحور الأول: الأطر النظرية للفقير:

لقد عرف الإنسان الفقر منذ القدم، والذي اتسع نطاقه وبخاصة مع هيمنة العولمة الاقتصادية، وأصبح ظاهرة تصيب عدة فئات من المجتمع سواء المتخلفة أو المتقدمة، فالفقر ظاهرة قديمة جدا، وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: "اقتصاديا، وسياسيا، ثقافيا، وبيئيا؛ لذلك يعد الفقر من أخطر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، فرغم كل ما وصل إليه التقدم الكبير في مجال الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات، إلا أن العالم ما زال يعاني من انتشار الفقر بين الأفراد والجماعات داخل المجتمعات، وتبرز مشكلة الفقر في المجتمعات النامية وبخاصة تلك التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها.

أولاً: تعريف الفقر:

تعددت وتنوعت تعريفات الفقر، واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين الذين تناولوا دراسة هذه الظاهرة المعقدة التي تتضمن أبعاد متعددة ومتنوعة "اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، وثقافيا، وبيئيا"، الأمر الذي جعل تفسير ظاهرة يعتمد على تحليل كافي لظاهرتين أساسيتين: "الأولى": تتعلق بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية، أما "الثانية": فترتبط بقضية التفاوت الطبقي والتميز المعيشي. ومن ضمن التعريفات المفسرة للفقير ما يلي:

▪ تعريف البنك الدولي: "عرف البنك الدولي الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" (البنك الدولي، ١٩٩٠، ٤١ - ٤٢).

▪ **تعريف قاموس علم الاجتماع:** فقد عرف الفقر بأنه: "مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية، والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد" (عاطف غيث، ١٩٩٧، ٣٤).

وبالنظر إلى التعريفات السابقة، نلاحظ أنها تناولت الأبعاد المختلفة للفقر، ولم تقتصر على ما يتعلق بالفقر المادي "النقدي" فقط، بل بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية، وأنه إذا كان هناك نقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية، وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع، فإن هذا يندرج ضمن الفقر، كما أن الفقر يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية، وهذا العجز المؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو لانعدامه أصلاً. نلاحظ أن هذا التعريف ربط الفقر بمستوى الدخل.

مما سبق يتضح وجود عدة تعريفات للفقر يمكن تصنيفها إلى قسمين هما:

• **التعريف الكمي للفقر:** الذي يتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية، وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد مستوى أدنى للمعيشة يعد من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى "خط الفقر" الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة، وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية. ولقد أستخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم، حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولاراً أمريكياً واحداً في اليوم إلا أن استخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيته فقط.

• **التعريف الكيفي للفقر:** والذي يركز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع، والمنفعة، والقدرات الإنسانية، وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية، بل يشمل أيضاً التهميش ورعاية صحية متدنية، وانخفاض

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

فرص التعليم، وتدهور البيئة السكنية، وعلى هذا الأساس فإن الفقر عكس التنمية البشرية.

ثانيا: الفقر متعدد الأبعاد: "أنواعه، ومظاهره، وأسبابه":

لقد مر تعريف الفقر بتطورات عديدة، حتى أصبح في الآونة الأخيرة تعريفاً متعدد الأبعاد، الأمر الذي دفع كثيرا من الباحثين إلى تبني مفهوم واسع للفقر قادر على استيعاب كافة هذه التعريفات المفسرة له، ما جعل هناك شبه اتفاق على أن الفقر يعد مفهوماً متعدد الأبعاد؛ حيث يتجاوز فكرة انعدام الدخل ليشمل الحرمان من الحصول على العديد من الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، فالفقر يعني الجوع والافتقار إلى المأوى اللائق، والحرمان من التعليم الجيد، وعدم حصوله على وظيفة مناسبة، وكذلك فقر الأمن والخوف من المستقبل، والافتقار إلى الحرية والمشاركة.

١- أنواع الفقر متعدد الأبعاد:

يمكن تحديد أنواع الفقر متعدد الأبعاد على النحو التالي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠، ٢-٥):

- أ- **الفقر النقدي**: يشير مصطلح الفقر النقدي إلى ما إذا كان الأفراد أو الأسر لديها الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية أم لا، ومن ثم يتم قياس هذا الفقر من خلال مقارنة دخل الفرد أو الأسرة بحد معين يتم تحديده مسبقاً، بحيث يعتبر الفرد أو الأسرة التي تقع تحت هذا الحد فقيراً أو فقيرة، وبالتالي يعتبر الشخص فقيراً إذا كان مستوى دخله أو استهلاكه أقل من الحد الأدنى اللازم لإشباع احتياجاته الأساسية، ويعد هذا الأسلوب هو الأسلوب الأكثر استخداماً في معظم دراسات قياس الفقر.
- ب- **الفقر غير النقدي**: يشير هذا النوع من الفقر إلى مدى الحرمان من الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، مثل: "الغذاء الكافي، والمسكن، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم .. إلخ".

ج- فقر الحاجات الإنسانية: يعرف هذا النوع من الفقر بأنه: "الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، حيث تم تحديد مجموعة من الفئات الأساسية لتلك الاحتياجات الإنسانية التي من المفترض أن يتم تقييم فقر الأفراد أو الأسر على أساسها، من أهمها: "التغذية الكافية، والمأوى اللائق، والكساء، والعمل، والحماية والأمان، والمعرفة، والتمتع بالحرية والمشاركة، والصحة".

د- فقر القدرات والوظيفية: يشير فقر القدرات إلى الحرمان واللامساوة في الحصول على الفرص والقدرات واكتساب المهارات الأساسية التي تمكن الفرد من حياة كريمة ولاتقة، ومن أمثلة هذه القدرات: "القدرة على القراءة والكتابة، والقدرة على التفكير، والقدرة على الاختيار واتخاذ القرارات، والقدرة على المشاركة في الحياة العامة .. وغير ذلك".

وهناك تقسيم آخر لأبعاد الفقر، حيث يقسم إلى ثلاثة أنواع وفقاً للدرجة: "الفقر المطلق، والفقر المدقع، والفقر النسبي"، على النحو التالي (حصرور يناديه ، ٢٠٠٩ ، ٣ ، ٤):

- الفقر المطلق: ويقصد به: الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الرئيسية.
- الفقر المدقع: وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، من خلال دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية، لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، وحد هذا الفقر هو حصول الفرد على أقل من دولار واحد يومياً، ويعيش في هذه الفئة التي تتصف بالفقر المدقع نحو خمس سكان العالم.
- الفقر النسبي: فإنه يعني مستوى فقر المرء بالنسبة للآخرين، سواء داخل الأسرة أو داخل البلد الواحد، أو حتى بالنسبة للآخرين في بلاد مختلفة، فقد ينتشر الفقر في مجتمع ما ليس بسبب عدم قدرة بعض الأفراد على توفير حاجاتهم الأساسية، ولكن بسبب سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

٢- مظاهر الفقر متعدد الأبعاد:

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

انطلاقاً من أن الفقر متعدد الأبعاد يشير إلى فقدان الفرد القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية والمهمة للحياة، كالطعام، والملبس، والسكن، والصحة، والتعليم، بالإضافة إلى الحاجات غير المادية، مثل: الحرية والمشاركة والعدالة الاجتماعية؛ فإن للفقر العديد من المظاهر، والتي يمكن تناولها على النحو التالي: (اليونيسف، ٢٠١٤، ١٣-١٩)

- أ- **البطالة:** تعتبر البطالة من أهم مظاهر فقر المجتمعات، حيث إن ازدياد حجم البطالة يدل بشكل واضح على ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع؛ ما يهدد استقرار ورخاء الشباب والكبار على حد سواء.
- ب- **اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء:** أي انحصار الأموال والمشاريع في يد شريحة معينة من المجتمع، حيث إن حوالي ٩٠% من الثروات تنحصر في يد فئة قليلة من السكان، وبقية السكان يتقاسمون ١٠% الباقية من ثرواتها.
- ج- **الانفجار السكاني:** ازدياد عدد السكان يسبب ضغطاً على الموارد الطبيعية الموجودة على سطح الكرة الأرضية، كما أن زيادة عدد السكان تضعف فرصة الفرد في الحصول على وظيفة، وتقل من حصة الفرد في المواد الطبيعية، لاسيما إذا حصل هذا التزايد في البيئات التي تعاني من الفقر الشديد، حيث إن الكرة الأرضية لا يمكنها تحمل (٧ مليارات نسمة)، وبخاصة أن هذا العدد من السكان يتزايد ويقترّب من (١٠ مليارات نسمة).
- د- **الصراعات والحروب:** تشكل الحروب والصراعات من أهم مظاهر الفقر، كما أنه من أكثر العوامل التي تزيد من حدة الفقر ومن آثاره السلبية، ولعلّ أهم الآثار السلبية للحروب والصراعات ازدياد أعداد اللاجئين الذين يواجهون تدني التنمية البشرية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، والسكن، والرعاية الاقتصادية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها زيادة في الفروق الاجتماعية، وضغط على الموارد الاقتصادية.

هـ- **الديون الخارجية:** تعد الديون المتركمة على الدول خاصة الدول النامية أحد التحديات الأساسية المسببة للفقر، كما أنها إحدى الظواهر المؤدية للفقر، حيث إن أقساط الديون غالباً ما تستنزف جزءاً كبيراً من دخل وموارد الدول الدائنة، وتكمن خطورة هذا المظهر عندما تفرض الدول المدينة على الدول الدائنة فوائد على أقساطها، فتصبح الدولة الدائنة في مواجهة حلقة مفرغة من الديون.

و- **التهميش والحرمان:** حرمان الفرد من وسائل الأمن الأساسية والجوهرية للحياة كفقدان الأمن المائي، والغذائي، والصحي، وكذلك انتشار الجهل والأمية وارتفاع نسبة البطالة، كلها أمور تسهم بشكل كبير في اتساع فجوة الفقر.

ز- **فقدان المشاركة والديمقراطية:** المشاركة والديمقراطية - غالباً - ما تكونا معدومتين في الدول الفقيرة، وذلك لأن الفرد مشغول في تأمين أساسيات حياته، وبذلك لا يجد الوقت الكافي للمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، والأنشطة السياسية، الهادفة إلى تكريس وتطبيق مفهوم الديمقراطية في الدولة.

ح- **زيادة معدلات الانتحار:** وهي ظاهرة اجتماعية انتشرت مؤخراً بشكل كبير بين الشباب؛ بسبب ما يعانيه من فقر وبطالة وتهميش ومستقبل مجهول.

ط- **زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج:** تشهد الألفية الثانية ازدياداً ملحوظاً في نسبة المهاجرين العرب إلى الخارج مقارنة بفترة السبعينيات والثمانينيات، ولم تعد تقتصر الهجرة على الأيدي العاملة غير المتعلمة، إنما يسعى كل من الأطباء والمهندسين وحملة الشهادات الجامعية المختلفة للهجرة إلى الخارج، بعد ازدياد ظاهرة البطالة وارتفاعها في بلدانهم الأم، هذا فضلاً عن الهجرة القسرية نتيجة انتشار الحروب والصراعات في عدة مدن عربية.

٣- أسباب الفقر متعدد الأبعاد:

يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي تتعلق بعدة عوامل، يمكن تناولها على النحو التالي:

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

أ- الأسباب الاقتصادية: وهي التي تتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتدني الدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى الخصخصة والانكماش الذي يؤدي إلى تقليص فرص العمل.

ب- الأسباب الاجتماعية: وهي التي تتعلق بالنمو الديموجرافي، بحيث نجد أن النمو السريع للسكان بوتيرة أعلى من معدلات النمو في الناتج المحلي يعتبر من أبرز العوامل المسببة للفقر، بالإضافة إلى أن استمرار تدهور الأوضاع في الريف تدفع الكثير من سكان الريف إلى الهجرة إلى المدن، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العشوائيات ومناطق الصفيح التي يشهد فيها الحرمان والتهميش.

ج- الأسباب السياسية والأمنية داخليا: وهي التي تتمثل في انتشار النزاعات والصراعات الداخلية، التي تؤدي بدورها إلى ضعف الاستقرار السياسي، الذي ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

د- انتشار النزاعات والحروب في بيئات الطوارئ: أصبحت النزاعات أكبر الحواجز التي لا يمكن التغلب عليها أمام القضاء على الفقر أو تحقيق التنمية المستدامة، حيث أدت الحروب والنزاعات في العالم إلى تشريد حوالي (٦,٦٥ مليون شخص) من منازلهم بحلول نهاية عام ٢٠١٦ (اليونيسف، ٢٠١٥، ٦)، واللافت للنظر أن أغلب البلدان- التي تدهورت أوضاعها خلال السنوات الخمس الماضية بسبب النزاعات المسلحة- كانت قد حققت معدلات جيدة من النمو الاقتصادي قبل ذلك مباشرة، وانتهجت سياسات تكيف هيكلي استجابة لتوجيهات المؤسسات الدولية، إلا أن موجة الحروب والنزاعات قد أطاحت بكل أسباب التنمية المنشودة في تلك الدول (الآيني، ٢٠٠٩، ١٤). وجاء في "تقرير اليونيسيف ٢٠١٧"، أن الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمنع أكثر من (١٣ مليون طفل) من تلقي التعليم في المدارس، الأمر الذي

يهدد بتحطيم مستقبلهم، وأوضح التقرير أن عدد الأطفال في سن الدراسة يبلغ (٣٤ مليوناً)، منهم (١٣,٤ مليوناً) لا يرتادون المدارس، ما يعادل نسبة ٤٠%، كما أشار التقرير إلى أن آلاف المعلمين في المنطقة تخلوا عن وظائفهم بسبب الخوف، وهو ما يمنع أيضاً الآباء من إرسال أطفالهم إلى المدارس (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٧، ٦).

هـ - زيادة أعداد النازحين واللاجئين في المخيمات: على الرغم من تفاؤل الخطاب الأممي بخفض معدلات الفقر عالمياً إلى نحو النصف خلال ربع القرن المنصرم، تظل الصورة الحقيقية في أرجاء كثيرة من العالم من بينها أغلب مناطق الوطن العربي وبلدانه أبعد بكثير عن هذا التفاؤل، فقد نزح عشرات الملايين من السكان بعيداً عن مناطقهم بفعل النزاعات التي اشتعلت في العديد من الدول العربية، كما تدهورت الأحوال المعيشية للملايين عقب الموجات المتوالية من الحروب والنزاعات التي اشتعلت في العديد من الدول عبر العالم.

إذ تؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن العالم يشهد الآن أعلى مستويات من اللجوء والنزوح منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة للصراعات والكوارث الطبيعية التي أسفرت عن كم هائل من المعاناة الاجتماعية والنفسية للسكان المتضررين الذين نزحوا إلى مناطق داخلية أو دول أخرى، حيث يشكل وضع اللاجئين والنازحين إحدى أقسى الأزمات الإنسانية في العصر الحالي، الأمر الذي أدى إلى نزوح ملايين الناس والأطفال عن ديارهم نزوحاً داخلياً إلى أماكن تقل فيها حدة تلك الصراعات أو الحروب، وقد يكون نزوحاً خارجياً إلى مناطق وبلدان أخرى مضيئة لهؤلاء النازحين قسراً من بلدانهم، حيث إن وجود اللاجئين قد فرض متطلبات كبيرة على قطاعات الخدمات العامة، التي قد تفوق طاقة البلد المضيف أو المنطقة المستقبلة لهؤلاء النازحين، الأمر الذي أدى إلى وجود مشكلات ومعاناة كبيرة لهم في تلك البلدان أو المناطق المضيفة.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

وفي هذا الصدد، يشير تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧، إلى وجود ما يقرب من (٢٢,٥ مليون لاجئ في العالم)، نصفهم تقريبا (٤٦%) يأتون من أربع دول فقط، هي: (سوريا، أفغانستان، جنوب السودان، الصومال)، كما أن هناك ملايين النازحين واللاجئين لا يمكنهم ارتياد المدرسة في دول الجوار بسبب البنية التحتية التعليمية المنهكة، وعدم قدرتها على تحمل عبء طلاب إضافيين، محذرة في نفس الوقت من أن الفشل في إيجاد حل للصراع الذي تتزايد وحشيته يهدد جيلاً كاملاً من الأطفال، والنظام التعليمي يدفع ثمننا باهظاً، والذي يمثل بدوره رافداً مهماً من روافد الفقر (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ١٢).

وقد كان لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، عموماً وللهدف الرابع منها تحديداً - والذي ينص على: "ضمان توفير التعليم الشامل والجيد للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة" - أثر إيجابي في تجديد الاهتمام بدعم تعليم اللاجئين والنازحين داخليا، ويرجع ذلك إلى أن تطلعات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تلبية الاحتياجات التعليمية للفئات الضعيفة والمهمشة، ومنهم اللاجئين والنازحون والذين يعيشون في بيئات الطوارئ.

١. انتشار البيئات الهشة والأكثر احتياجا: تشير التقارير الدولية إلى أن معظم الفقراء المعدمين يعيشون في بيئات هشة، وأن هناك الملايين الذين مازالوا يعيشون في فقر مدقع عام ٢٠١٣، وأن نصف فقراء العالم يعيشون في أفريقيا، كما يعيش عدد كبير من فقراء العالم في أوضاع هشة مثل مناطق النزاعات المسلحة والصراعات، والمناطق النائية التي يصعب الوصول إليها، كما لا يزال العديد من الذين خرجوا من دائرة الفقر المدقع؛ يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر فوق خط الفقر مباشرة، وهم معرضون بشدة للانتكاس، فالتقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والصدمات الأخرى كلها عوامل تعرضهم للخطر، وإضافة إلى هشاشة وضعهم؛ فإن نظم الحماية الاجتماعية الكافية غير موجودة، وهي تلك النظم التي إذا ما توفرت بشكل جيد،

يمكنها أن تساعد على الوقاية من الفقر وعدم المساواة والحد منها في كل مرحلة من مراحل الحياة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ١٢-١٣).

ثالثاً: رصد الفقر متعدد الأبعاد وقياسه:

إن رصد وقياس مستويات ونوعيات الفقر تمثل إشكالية منهجية حقيقية، بسبب اختلاف التعريفات، وطبيعة المؤشرات، وموثوقية الإحصاءات، ناهيك عن المعنى الأكثر تعقيداً للفقر البشري متعدد الأبعاد، الذي يشمل: "الدخل، والتعليم، والصحة، والحريات" والتي يصعب رصدها وقياسها بدقة، ولعل الطريقة الأكثر شيوعاً لقياس مستوى الفقر هي القائمة على أساس مستوى الدخل أو الاستهلاك، حيث تعتبر الفقير هو الذي يقل مستوى دخله أو استهلاكه عن حد معين، هذا المستوى يطلق عليه "خط الفقر"؛ غير أن المتطلبات الضرورية للعيش تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان.

وفي هذا الصدد ظهر اتجاهان لقياس الفقر، على النحو التالي (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦، ٢٣):

- الأول: اتجاه الرفاهية: ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية في قياس الرفاهية مثل: دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.

- الثاني: اتجاه اللرفاهية: ويعنى هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية، والصحة، والتعليم، ويركز على قضايا مثل: سوء التغذية، أو غياب الرعاية الصحية، أو الأمية باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر.

وعلى هذا الأساس؛ فإن وضع مقياس عالمي موحد للفقر، أصبح ضرورياً لمقارنة المناطق المختلفة، وتتبع فاعلية برامج مكافحة الفقر حول العالم؛ ولهذا الهدف قامت مجموعة البنك الدولي بوضع خط معياري يشمل العالم كله؛ حيث حددت الفقر المدقع على أنه كسب أقل مما يساوي القوة الشرائية المتساوية لدولار أمريكي واحد في اليوم،

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

والفقر المتوسطة وكسب أقل مما يساوي القوة الشرائية المتساوية لدولارين في اليوم جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦، ٤١)، وبما أن أهداف التنمية المستدامة تركز على مسألة القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ولجميع الفئات، وتسعى إلى قياس الفقر ومؤثراته بأبعاده المتعددة؛ فقد أصدر البنك الدولي مقياساً أو دليلاً للفقر متعدد الأبعاد، يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية هي: (التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة)، ينبثق منها عشرة مؤشرات كما هو موضح في الجدول التالي (البنك الدولي، ٢٠١٤، ٢٦):

جدول (٢)

دليل البنك الدولي لقياس الفقر متعدد الأبعاد

الوزن النسبي (%)	فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية	يعد محروماً إذا ...	المؤشر	البعد
16.60	الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية.	لم يتم أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من التعليم المدرسي.	سنوات الدراسة	التعليم
16.60	الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية	كان هناك أطفال في سن الدراسة لا يذهبون إلى مدارس في الصفوف من ١ إلى ٨	التحاق الأطفال بالمدارس	
16.60	الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية	توفي طفل في أي سن في الأسرة	معدل الوفيات	
16.60	الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية	عانى أي شخص بالغ أو طفل ممن تتوافر عنه معلومات غذائية سوء التغذية	التغذية	الصحة
5.60	الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية	لم يدخل المنزل أي كهرباء	الكهرباء	
	الهدف السابع من	لم يكن لدى الأسر مرفق صرف	الصرف	

د. عاشور أحمد عمري

الوزن النسبي (%)	فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية	يعد محروما إذا ...	المؤشر	البعد
5.60	الأهداف الإنمائية للألفية	صحي محسن (وفقا للمبادئ التوجيهية الأهداف الإنمائية للألفية)، أو كان لدى الأسر مرفق تحسن ولكن تتقاسمه أكثر من أسرة	الصحي	مستوى المعيشة
16.60	الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية	لم يكن لدى الأسرة سبيل للحصول على مياه الشرب النظيفة (وفقا للمبادئ التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية)، أو كانت المياه النظيفة على بعد أكثر من 30 دقيقة سيراً على الأقدام من المنزل.	المياه	
16.60	الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية	كانت أرضية المنزل مغطاة بالأوساخ أو الرمل أو الروث.	الأرضية	
16.60	الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية	كانت الأسرة تطبخ باستخدام الخشب أو الفحم أو الروث.	الوقود للطبخ	
16.60	الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية	لم تملك الأسرة أكثر من واحد مما يلي: راديو أو تلفزيون أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية، ولم تملك سيارة أو جرار	الأصول	
%100	مجموع الأوزان			

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤): تقرير التنمية الإنسانية العربية: دليل الفقر

متعدد الأبعاد، ص ٢٦.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

من الجدول السابق، يتضح أن مقياس الفقر متعدد الأبعاد يدمج العديد من الجوانب المختلفة للفقر في مقياس واحد، ما يعكس الترابط بين صور الحرمان، ويساعد في تحديد الفقر بصورة أكثر دقة، ما يساعد واضعي السياسات في رسم خارطة اللامساواة بوضوح بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو بين المناطق بعضها البعض.

وكما كانت مؤشرات تلك المقاييس مرتفعة يعني ذلك تحقيق تنمية بشرية مستدامة بدرجة كبيرة، وذلك بأن يصبح المجتمع المستدام قادرا على توفير فرص عمل لكل الأفراد، وتحقيق استقرار اقتصادي، ونظام متوازن، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتشجيع التنمية الريفية بتطوير البيئة الزراعية المفيدة اقتصاديا، وتحقيق الأمن البيئي، والحفاظ على الموارد (أمانة التيتون، ٢٠١٦، ٤٣).

المحور الثاني: الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، على ضوء رؤية مصر
٢٠٣٠:

يمكن تحديد الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على ضوء رؤية مصر
٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، على النحو التالي:

أولاً: ملامح رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠:

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط ثمانينات القرن العشرين تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وقد انتشر المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة، وارتفاع درجة التلوث عالميا، ثم استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار، لا يجب أن تحترم التي يعيش فيها الإنسان فحسب؛ بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة، ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية، بدلاً من التركيز على وسائل التنمية المادية ومعدلات النمو الاقتصادي (عبد العزيز السنبل، ٢٠١٢، ١٧).

ويعتبر مفهوم "التنمية المستدامة" أحد أهم المفاهيم المتداولة في أغلب مجالات العلوم الإنسانية، بما يمثله من شمول لمقومات النشاط الإنساني، في سعي الإنسان المستمر للتخلص من أسر الفقر، وعوامل القهر، وأسباب التمييز والتفاوت والظلم والاستغلال؛ منطلقاً نحو آفاق مستقبل مستدام، وإذا كان التعليم يعد مفتاحاً لأيّة إستراتيجية للتنمية؛ فإن التعليم للجميع - وأحد محاوره محو الأمية - يعتبر أحد العناصر الرئيسية التي يمكنها تغيير عالم العمل والحد من الفقر، وإنقاذ البيئة، وتحسين نوعية الحياة، وتنمية مهارات وقدرات الأفراد نحو اتخاذ القرارات والتعامل مع الآخرين بفاعلية وكفاءة.

١- تعريف التنمية المستدامة:

من الجدير بالذكر، أن "الديمومة، أو الاستمرارية" المعنية في مفهوم التنمية هذا، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية، ونظاماً بيئياً غير مدمر وغير مصاب بالتلوث. ومن المسلمات أن "التنمية" تختلف عن النمو؛ فالتنمية فعل إدارة تتولاه السلطة في أي بلد، أما "النمو" فهو واقع قد يكون تلقائياً كما في البلدان الأكثر تقدماً، وعليه فإن التنمية ما هي إلا وجه من أوجه الإصلاح الذي إذا ركز على تنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز معدل النمو الاقتصادي الوطني يسمى "تنمية اقتصادية"، وإذا ركز على إرساء قواعد العدالة الاجتماعية والتوازن والاستقرار في المجتمع يسمى "تنمية اجتماعية"، وإذا ركز على إطلاق طاقات التربية والعلم والفنون يسمى "تنمية ثقافية".

وتعرّف "التنمية المستدامة" بأنها: "التنمية التي تلبّي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام، والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية" (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ٣).

وبذلك تصبح التنمية المستدامة، تنمية تسعى إلى تحقيق احتياجات الحاضر، دون الإخلال بقدرة أجيال المستقبل عن تحقيق احتياجاتها، وهي تشتمل على مفهومين

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

أساسيين: "مفهوم "الاحتياجات"، ولاسيما الاحتياجات الأساسية للفقراء، التي ينبغي إعطاؤها أولوية قصوى، ومفهوم "القيود"، التي تفرضها الحالة التي يكون عليها التنظيم التكنولوجي والاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٨، ٣).

٢- أبعاد التنمية المستدامة:

تبني مؤتمر قمة الأرض المنعقد في "ريو دي جانيرو 1990"، فكرة التنمية المستدامة، وجعل منها خطة عمل للقرن الحادي والعشرين، وظهرت لهذه الفكرة أبعاد ومرتكزات جديدة تتصل بالوسائل التي يعتمد عليها الناس في جهودهم التنموية في مختلف الأنشطة، وقد تحددت أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد أساسية للاستدامة، هي: "بعد اقتصادي، وبعد اجتماعي، وبعد بيئي"، وتشدّد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على وحدة هذه الأبعاد، ودعم بعضها البعض، كما تعكس هذه النظرة - ثلاثية الأبعاد - وجود نقاط تلاقي بين هذه الأبعاد الثلاثة، فالبعد الاقتصادي، يرتبط بالبعد البيئي، وكذلك البعد الاجتماعي، والتي يتعين تحقيقها بشكل متكامل، يحقق الاستدامة (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٨، ٤). ويمكن تناول هذه الأبعاد على النحو التالي: (أمينة التيتون، ٢٠١٦، ٤٢):

شكل (١)

موقع الاستدامة من الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية



أ- الاستدامة من المنظور الاقتصادي: تتحقق الاستدامة من المنظور الاقتصادي، بالحفاظ على رفاهية المجتمع، وازدهاره المستمر، كما أن هذا البعد - بصورته العامة- يهدف إلى القضاء على الفقر والجوع، ووضع حل لإشكالية التخلف الاقتصادي بصفة عامة، بغية تحسين نوعية الحياة البشرية.

ب- الاستدامة من المنظور الاجتماعي: تعرف الاستدامة الاجتماعية على أنها: ظرف أو حالة - قائمة أو هدف مستقبلي- معززة للحياة، ولا يمكن أن تتحقق إلا بالمشاركة المجتمعية المنظمة، وترابط المجتمع، ويتمثل هذا البعد في العناصر المكونة للمجتمع، مثل: "القيم والدين، والأعراف، والعادات، والتقاليد، والمعتقدات، والأنماط السلوكية، والنظم الاجتماعية.

ج- الاستدامة من المنظور البيئي: تتمثل الاستدامة البيئية في الموارد الطبيعية، مثل: "المياه، والطاقة، والزراعة، والتنوع البيولوجي .. وغيرها)، وينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يواصل إبراز أهمية معالجة هذه القضايا، كونها جزءاً لا يتجزأ من مجمل التنمية المستدامة.

مما سبق، يتضح أن التنمية المستدامة ترتبط باستمرارية الجوانب: الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والبيئية للمجتمع، حيث تمكن التنمية المستدامة المجتمع، وأفراده، ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم، ومواجهة مخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه، مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية، وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، فإن جوهر التنمية المستدامة يتمثل في تزويد الأفراد في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه؛ لتحرير أنفسهم من الفقر، والجوع بجميع مظاهره، وإذ يركز الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على: "القضاء على الفقر"، من خلال إستراتيجيات مترابطة تشمل نظم الحماية الاجتماعية، وتوفير العمالة اللائقة، وبناء قدرة الفقراء على الصمود؛ لذا يعد القضاء على جميع أشكال الفقر، هو لب التنمية المستدامة، إذ يشتمل الفقر على الحرمان في العديد من المجالات، بما في ذلك: "الدخل، والغذاء،

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

والصحة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، وفرص الحصول على الخدمات الأساسية". ويمكن للحرمان في أي من هذه المجالات أن يؤدي بدوره إلى تفاقم عمق، أو حدة الحرمان في واحد أو أكثر من المجالات الأخرى؛ ومن ثم فإن استئصال الفقر، وتعزيز الرخاء في عالم متغير، يتطلب الأخذ بنهج شامل يراعي الأبعاد متعددة الجوانب للتنمية المستدامة.

٣- المحاور الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠:

على ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية، ارتأت الحكومة المصرية ضرورة وضع رؤية إستراتيجية موحدة: سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا طويلة المدى؛ لتكون ميثاقا ملزما للخطة التنموية، متوسطة وقصيرة المدى، على المستوى القومي، والمحلي، والقطاعي، وتمكين مصر؛ لتؤدي دورا فاعلا في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة على مستوى العالم ٢٠٣٠، ومع إستراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٦٣، وتحقيق طموحات الشعب المصري، وتحسين مستوى معيشته، ورفع كفاءة الخدمات التي تمس حياته اليومية، من خلال تحديد أهداف واضحة، ومؤشرات قياس، ومستهدفات كمية، وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار زمني محدد (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥، ٣)، فأطلقت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، باعتبارها الإطار الحاكم لخطة التنمية، وقامت الحكومة بإعداد برنامجها "طويل المدى"، الذي يشمل ١٢ محورا، يتضمن كل محور أهدافا رئيسة، ومؤشرات خاصة بكل هدف، وتتمثل هذه المحاور في الآتي: (وزارة التخطيط، ٢٠١٥، ٢٣ - ٣٠):

أ- التنمية الاقتصادية: وتتضمن اقتصادا قادرا على تحقيق نمو مستدام، يتميز بالتنافسية والتنوع، ويكون فاعلا في الاقتصاد العالمي، قادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتوفير فرص عمل ملائمة والوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط والمرنفع.

- ب- **التنمية العمرانية:** والتي تهدف إلى أن تصبح مصر بمساحة أرضها، وحضارتها، وخصوصية موقعها، قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية، أكثر اتزاناً، تلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم، بحلول عام ٢٠٣٠.
- ت- **العدالة الاجتماعية:** أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠، مجتمعاً عادلاً متكافئاً يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، والتوزيع العادل للفرص في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز، وسيادة القانون، ومساندة شرائح المجتمع المهمشة، وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.
- ث- **التعليم والتدريب:** يكون التعليم والتدريب بجودة عالية، ومتاحاً للجميع دون تمييز، في إطار نظام مؤسسي كفاء، وعادل، ومستدام، يساهم في بناء الشخصية المتكاملة، وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى.
- ج- **الصحة:** أن يتمتع جميع المصريين بحياة صحية سليمة آمنة، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل، يتميز بالإتاحة والجودة، وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية، وأن تكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية عربياً وأفريقياً.
- ح- **المعرفة والابتكار والبحث العلمي:** أن تصبح مصر بحلول عام ٢٠٣٠، مجتمعاً مبدعاً، ومنتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.
- خ- **الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:** أن يكون الجهاز الإداري للدولة جهازاً إدارياً فعالاً، وذا كفاءة، يتسم بالشفافية والنزاهة، ويخضع للمساءلة، ويعلي من رضا المواطنين، ويستجيب لهم ويتفاعل معهم.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

- د- الثقافة: يتم بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري، تحترم التنوع والاختلاف، وتمكن الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر.
- ذ- البيئة: تحقق مصر أمن الموارد، ودعم عدالة استخدامها، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير بيئة نظيفة وآمنة بشكل مستدام.
- ر- الطاقة: أن يكون قطاع الطاقة قادرا على تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة، وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية، والمساهمة الفعالة في دفع عجلة الاقتصاد، والتأقلم مع المتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية في مجال الطاقة.
- ز- السياسة الخارجية والأمن القومي: أن تكون جمهورية مصر العربية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، تتبنى سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة؛ للحفاظ على أمنها القومي بما في ذلك سلامة ووحدة أراضيها وأمن حدودها ورخاء شعبها واستقلال قراراتها.
- س- السياسة الداخلية: نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ وحقوق الإنسان، ويقوم على سيادة القانون.

مما سبق، يتضح أن محاور رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، أولت اهتماما خاصا بالتنمية الاقتصادية، باعتبارها عصب التنمية في المجالات المختلفة: كالصحة، والتعليم، والعمران .. إلى غير ذلك، أما المحور الرابع فقد أشار للتعليم وعلاقته بالتدريب، لارتباطهما الوثيق بالتنمية، وعلى الرغم من أن الإستراتيجية قد تناولت كافة مجالات العمل التنموي، إلا أنها ركزت على أهمية التعليم والتدريب ودورهما في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

ثانياً: أدوار مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً:

نظراً للتغيرات المستمرة على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي عالمياً ومحلياً، أصبحت برامج تعليم الكبار وتعلمهم قوة دافعة؛ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشير الأدلة إلى أن تعليم الكبار يمكن أن يؤدي إلى تغييرات إيجابية تساعد في بناء مجتمعات أكثر استدامة، ومن ثم، فإن هناك علاقة وثيقة وقوية بين التعليم والتنمية المستدامة، فههدف التعليم ومحوره ووسيلته هو الإنسان، وتعليم الكبار يسعى إلى تزويد الدارسين بالمعلومات، والمهارات، والقيم التي تفيدهم في حياتهم، كما يعمل على تنمية العمليات العقلية لديهم لمواصلة التعلم والتعلم، ويزيد من قدراتهم على أداء المهام والأعمال، وعلى كيفية التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا؛ ومن ثم فإن التعليم يعد استثماراً طويلاً المدى يتجسد في تنمية الثروة البشرية، ويدر عوائد اقتصادية تفوق عوائد الاستثمار في رأس المال الطبيعي، كما أنه يسهم في تدوير الفوارق الاجتماعية، والاقتصادية بين أفراد المجتمع، ويساعد على الحراك الاجتماعي، والاقتصادي الصاعد، من مستويات معيشية أقل، إلى مستويات أعلى، على المدى الطويل.

ويضاف إلى ذلك، أن تعليم الكبار يمثل الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ولا تقتصر أهميته من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، من خلال تنمية المهارات الوظيفية اللازمة للأفراد؛ لتهيئتهم للمستقبل الوظيفي Katarzyna (Dziewanowska & others, 2016, 1-12)، ويمكن تقسيم الأدوار التي يمكن أن يقوم بها تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً، على النحو التالي:

١. دور اجتماعي: حيث يمكن لتعليم الكبار أن يؤدي دوراً مهماً في إحداث تنمية اجتماعية متوازنة للكبار داخل القرى الفقيرة، من خلال تنمية مهاراتهم على الاندماج الاجتماعي، والقدرة على التواصل، والانتماء الفعّال للمجتمع، ومقاومة التهميش والعزل، وتنمية الثقافة الحقوقية لديهم، ما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية.

(عبد الله البريدي، ٢٠١٥، ٢١٠).

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

٢. دور اقتصادي: يعد تعليم الكبار من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته، عن طريق تنمية مهارات وقدرات الكبار على الكسب، وارتفاع مستوى الدخل، والحصول على فرص عمل أفضل، والمساهمة الفعالة في عملية الإنتاج والتنمية المستدامة. (عبد الله البريدي، ٢٠١٥، ٢١٠).

٣. دور سياسي: يمكن لتعليم الكبار أن يلعب دوراً مهماً في تنمية الوعي السياسي لدى الكبار، من خلال فصول محو الأمية، فضلاً عن الندوات التثقيفية التي تنظمها مؤسسات تعليم الكبار، بما يمكنهم من المشاركة السياسية، وصنع القرار السياسي داخل القرية، والمجتمع.

٤. دور ثقافي: يعد تعليم الكبار من العوامل المهمة في التنمية الثقافية للكبار، بما يوفره لهم من دروس وبرامج وأنشطة إثرائية في مرحلتها محو الأمية، ومواصلة التعلم، بالإضافة إلى الندوات الثقافية، والقوافل الإعلامية التي تساعد في زيادة الوعي الثقافي لدى الكبار.

٥. دور بيئي: من خلال تعزيز قدرة الدارسين الكبار على اتخاذ قرارات مستنيرة، وتدابير مسؤولة، تضمن سلامة البيئة، والحفاظ عليها، بما يحقق الاستدامة البيئية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛ لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل (اليونسكو، ٢٠١٤، ١٢).

وعلى هذا، تستطيع مؤسسات تعليم الكبار القيام بدورها في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً، وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الآتي:

١- تعليم الكبار يعزز فرص تنمية المهارات لمواجهة "فقر القدرات" لدى الكبار
يعد التعليم الجيد المنصف والشامل من أكثر الوسائل في مكافحة الفقر، وبخاصة ما يطلق عليه "فقر القدرات"، الذي يختلف عن المفهوم التقليدي للفقر، إذ لم تعد مظاهر الفقر البشري قاصرة على ذوي المستويات التعليمية الدنيا وحدهم، ولم يعد تعليم الكبار

لمكافحة الفقر يقتصر على مساعدة الأميين الفقراء لتحسين مستوياتهم الاقتصادية باكتساب بعض المهارات، والقيام ببعض المشروعات الإنتاجية الصغيرة فحسب، كما لم يعد مقتصرًا على تأهيل الكبار الفقراء للالتحاق بسوق العمل، فالجميع يحتاج إلى تنمية قدراته للولوج بكفاءة إلى مجالات العمل والإنتاج؛ لذا يجب تطوير منظومة تعليم الكبار بحيث تستهدف تنمية قدرات ومهارات الكبار عن طريق ربط برامج تلك المنظومة باحتياجات سوق العمل - خاصة التدريب المهني- وتحديثها لتواكب التقدم التكنولوجي والتنافسية في سوق العمل (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٧، ٢٠).

وفي هذا الإطار، أكد "تقرير اليونسكو، ٢٠١٦"، أن برامج تعليم الكبار لا بد وأن تركز جميعها على "مهارات العمل والإنتاج"، التي تتطور في علاقات القدرات الفكرية والاجتماعية والعاطفية، والتي تتضمن الآتي (اليونسكو، ٢٠١٦، ٢٥٠-٢٥٣):

أ- **المهارات المعرفية:** تشمل المهارات المعرفية الأساسية على الإلمام بالقراءة، والكتابة، والحساب، وهي ضرورية للحصول على العمل الذي يدفع رواتب كافية تكفي لتلبية الاحتياجات اليومية، والسعي لمزيد من فرص التعليم والتدريب، وممارسة حياة صحية والمشاركة بنشاط في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، اعتمادًا على هيكل سوق العمل.

ب- **المهارات الرقمية:** تعتمد هذه المهارات على كيفية استخدام الأفراد للتكنولوجيا الرقمية بطريقة أساسية وإبداعية لحل المشكلات واتخاذ القرارات، ويقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو (المهارات الرقمية) بأنها: "القدرة المعرفية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية وأدوات الاتصالات، أو الشبكات للوصول إلى المعلومات وإدارتها، ودمجها وتقييمها، وإنشائها لكي توظف في مجتمع المعرفة، مع الإشارة الصريحة إلى المهارات التقنية والمهنية.

ج- **المهارات الاجتماعية:** تشمل المهارات الاجتماعية القدرة على إقامة علاقات متوافقة وفعالة مع الآخرين والتي تعتبر مرضية في حالات التعامل مع الآخرين، وللمهارات

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

تأثير كبير على النجاح الأكاديمي للفرد، واختيار المهنة، والتفاعلات المهنية والأقران، والأداء الوظيفي.

د- **مهارات قيادة الأعمال:** تتطلب مهارة قيادة الأعمال مزيجا من المهارات، وقد عرفت "المفوضية الأوروبية" قيادة الأعمال بأنها: "العقلية والخطوات اللازمة لإنشاء وتطوير النشاط الاقتصادي عن طريق مزج المخاطرة والإبداع والابتكار مع الإدارة السليمة، في إطار منظمة جديدة أو موجودة بالفعل. ووفقا لذلك، تشمل مهارات قيادة الأعمال "الإبداع، والمبادرة، والمثابرة، والعمل الجماعي، وفهم المخاطر، والشعور بالمسؤولية، وعلى هذا الأساس، يجب أن تكون مهارات قيادة الأعمال- التي يمكن تحقيقها - مدمجة صراحة في المناهج الدراسية المقدمة للكبار وتقييمها كنتيجة للتعلم.

هـ- **المهارات الوجدانية:** على الرغم من أن المهارات المعرفية والاجتماعية المتطورة ضرورية لعالم العمل، إلا أنها ليست كافية لتحقيق نتائج مرغوب فيها دون تمتع الفرد بالمهارات الوجدانية المناسبة، التي تزيد من قدرة الفرد على التعامل مع ضغوط العمل، وإدارة الأزمات، ومن ضمن هذه المهارات: "الاتزان الانفعالي، والمثابرة، ضبط النفس.. الخ".

و- **المهارات الحياتية:** يلعب تعلم الكبار وتعليمهم دورا مهما في مساعدة الكبار على تطوير مهارات حياتية أساسية، التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ فهو يساعدهم على أن يصبحوا أكثر مرونة، وليحسنوا حياتهم، ويتغلبوا على مصاعب الحياة، وحل المشكلات، وتحسين صحتهم النفسية ورفاههم الاجتماعي، وبفضل المهارات الحياتية الجديدة يستطيع الكبار توفير الدعم العملي والعاطفي للمحيطين بهم (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٦، ١١٣).

٢- تعليم الكبار يعزز فرص التمكين الاقتصادي ومهارات سوق العمل

تؤكد الدراسات العلمية أن ارتفاع معدل القرائية بنسبة ١% يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي للدولة بمعدل ٥%، فالتعليم يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي، والقضاء

على الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تبني وتطوير مناهج وأساليب لتعليم الكبار، تهدف إلى تنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث إنها تعتبر أبعاداً متكاملة، وغير قابلة للتجزئة للنهوض بمجتمعاتنا؛ فالإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز وتهيئة مناخ مناسب لتحقيق الأهداف في بقية الأبعاد، كما يتطلب الوضع الحالي في الوطن العربي صياغة أولويات العمل العربي المشترك، ووضع إستراتيجية عربية متكاملة لتعليم الكبار تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للكبار، وزيادة وعيهم تجاه تحقيق الأمن والسلام، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة فعالة، بما في ذلك المياه والغابات ومصادر الطاقة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٧، ٣٣).

وفي هذا الشأن أكد "التقرير العالمي الثالث بشأن تعلم الكبار وتعليمهم" أن تعليم الكبار يساعد في تحقيق جميع غايات وأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في مجال التمكين الاقتصادي وسوق العمل، من خلال تحسين المخرجات في سوق العمل عن طريق تزويد الكبار بالمهارات اللازمة للتوظيف والحصول على وظائف لائقة، وإطلاق مشاريع وأعمال ريادية، ومشروعات صغيرة (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٦، ١٠٥).

٣- تعليم الكبار يعزز فرص تنمية رأس المال الاجتماعي:

لا شك أنه إلى جانب تطوير المهارات الموجهة نحو الوظيفة؛ فإن تعليم الكبار وتعليمهم يلعب دوراً أساسياً في تعزيز الدمج الاجتماعي وتقبل التنوع، ويعرف "رأس المال الاجتماعي" بأنه: "عبارة عن مجموعة من الشبكات الاجتماعية، والمعايير والثقة التي تسهل التنسيق والتعاون للمنفعة المتبادلة" (Robert, Putnam, 1995)، أما "البنك الدولي" فيعرف رأس المال الاجتماعي بأنه: "مجموعة من المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تزيد من فعالية التفاعلات والعلاقات الاجتماعية وتمكن العمل الجماعي؛ لتحقيق التنمية المستدامة" (World Bank, 2005).

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

ويعتبر "رأس المال الاجتماعي" أحد فوائد تعلم الكبار وتعليمهم، حيث له أهمية كبرى في مجالات متعددة، منها على سبيل المثال (طلعت مصطفى السروجي، ٢٠٠٩، ٣٦، ٣٧):

- ◆ تشجيع الكبار على العمل التطوعي والمجتمعي.
- ◆ يؤدي إلى تماسك المجتمع ومنعه من الانهيار، ويدعم الانتماء إليه.
- ◆ اكتساب المزيد من القيم الجماعية والثقة.
- ◆ بناء وتفعيل ثقافة المجتمع المدني وثقافة التطوع في المجتمع.
- ◆ تفعيل المشاركة الاجتماعية والسياسية في المجتمع من خلال بناء اجتماعي ديمقراطي.
- ◆ يعد معيارا من معايير قياس السعادة لدى الأفراد في المجتمع، وشعورهم بالتوافق النفسي والاجتماعي، ويدعم إحساسهم بالرفاه الاجتماعي.
- ◆ والذي يعرف باعتباره القدرة على اتخاذ موقف منصف، وموضوعي، ومتساهل إزاء المعتقدات والممارسات التي تختلف عن معتقدات الشخص وممارسته.

٤- تعليم الكبار يعزز فرص النهضة المجتمعية في القرى الفقيرة:

يمثل تعليم الكبار أداة أساسية لانتشال الأفراد من قبضة التبعية الاقتصادية؛ لأن بإمكانه توفير فرص عمل لائقة، وتعزيز تلك الفرص بالمهارات المناسبة في القطاع المختلفة وبخاصة "الزراعية والحرفية"، فربط برامج تعليم الكبار بالأنشطة الاقتصادية وبخاصة في المناطق الريفية، يساعد على تحسين المهارات والمعارف في تلك المناطق، ومن ثم إيجاد فرصا حقيقية للتدريب المهني والتنمية الريفية للكبار التي تساعد على تسريع نمو الإنتاجية الزراعية، وتوفير العمالة التي تمتلك المهارات المناسبة، ما يعزز نقل التكنولوجيات التي تصاحب الاستثمار والتغيير التكنولوجي في المناطق الريفية.

٥- تعليم الكبار يعزز فرص بناء مجتمعات قروية صحية:

لا شك أن منظومة الصحة تخدم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فالتمتع بصحة جيدة يعد المحرك للإنتاج والدافعية، ومن ثم فإن الاهتمام بالصحة العامة للنشء والكبار أمر حيوي لاستثمار هذا المورد المهم بالمجتمعات العربية، من خلال ربط تعليم الكبار بالقضايا الصحية، وبخاصة العادات الصحية الجيدة، ومخاطر الزواج المبكر للفتيات، وختان الإناث، أهمية تنظيم الأسرة، والتربية الجنسية الصحية الصحيحة (أسامة فراج، ٢٠٠٥، ٢٤٨).

ويعد تعليم الكبار من الوسائل الأقوى لتحسين صحة الأفراد والشعوب، فالتعليم ينفذ أرواح ملايين من الأمهات والأطفال، كما يساعد في الوقاية من الأمراض واحتواء خطرها، ويمثل عنصراً مهماً في إطار الجهود المبذولة من أجل الحد من سوء التغذية، فالمتعلمون أكثر إماماً بمخاطر الأمراض، وهم يتخذون التدابير الوقائية، ويتنبهون إلى أعراض الإصابة بمرض ما في مرحلة مبكرة، وهم يلجؤون في العادة أكثر من غيرهم لخدمات الرعاية الصحية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٤، ١٥٧).

وفي هذا الإطار، فإن تعليم الكبار من شأنه أن يعجل من وتيرة التقدم المحرز باتجاه القضاء على الفقر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يمكن الاستفادة من تعليم الكبار لتأمين فرص تعليمية موازية للجميع، للتمتع بتعليم جيد أياً كانت الظروف الشخصية للأفراد، بما يساعد على تحقيق الأهداف والخطط التي يضعها المسؤولون عن السياسة العامة في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء.

٦- تعليم الكبار يعزز فرص التمكين الثقافي داخل القرى:

من الحقائق الثابتة والراسخة أن التعليم - وبخاصة تعليم الكبار - يلعب دوراً محورياً في التنمية الثقافية للكبار، وعلى الرغم من أن الثقافة لم يخصص لها هدفاً مستقلاً في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، إلا أنها جاءت صريحة ضمن مقاصد الهدف الرابع الخاص بالتعليم، فيما يتعلق بضمان اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة بجملة من السبل، من بينها: "الترويج لثقافة السلام واللاعنف،

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام «٢٠٣٠»، كما نص الهدف الحادي عشر المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية على أن: "المدن هي مراكز الأفكار، والتجارة، والثقافة، والعلم، والإنتاجية، والتنمية الاجتماعية.. إلخ". وتضمنت مقاصد هذا الهدف: "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي" (هبة جمال الدين، ٢٠١٦، ١٢٤-١٢٦).

ذلك أن "الثقافة"- كما عرفتها اليونسكو في إعلان مكسيكو عام ١٩٨٢- هي "جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون، والآداب، وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات". ومن أهم وظائف التنمية الثقافية للكبار لتحقيق التنمية المستدامة ما يلي: (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٧، ٩):

- زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية في قدرة الأمة على تجاوز الصعوبات الظرفية مهما كانت خطورتها وعلى النهضة الشاملة من جديد والارتقاء إلى أسمى الدرجات.
- وحدة الأمة؛ لأنها هي التي تنسج وحدة التكوين الداخلي فيها وتوحد في أعماق الذات نماذجها البشرية وقيمها وتجمع أفرادها على الالتزام بمصيرها التضامني الواحد.
- تأكيد الذات والتمايز من الآخرين، وأمان واطمئنان لأفراد الأمة الواحدة.
- وسيلة لقاء مع الآخرين على المثل العليا المشتركة ووسيلة تفاهم الشعوب بعضها مع بعض.

المحور الثالث: الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:
تشير العديد من الدراسات إلى أن الفئات الأكثر احتياجا موجودة غالبا في الريف، أو في المناطق الهامشية حول المدن الرئيسية، هذه الفئات يمكنها أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، ورفع مستويات الكفاية

الإنتاجية، وترشيد أنماط الاستهلاك، وهذا يتطلب التركيز على الاحتياجات التنموية الشاملة لهذه المناطق الفقيرة، سواء أكانت هذه الاحتياجات مادية أو غير مادية (إبراهيم محمد، عبد الراضي إبراهيم، ١١٣، ٢٠٠٠).

وعلى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ومن خلال الاطلاع على "خطة تنمية القرى الأكثر احتياجاً، التي تشرف على تنفيذها وزارة الإسكان، و"خطة حياة كريمة": التي تشرف على تنفيذها وزارة التضامن الاجتماعي، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، تبين وجود مجموعة من التحديات التي تواجه القرى الأكثر فقراً بمصر، التي تم تحليلها، واستخلاص الاحتياجات التنموية لها، من أجل تحقيق تنمية مجتمعية شاملة ومستدامة، للقرى المستهدفة، تشمل على الآتي:

أولاً- احتياجات اقتصادية، وتتضمن الآتي:

- محاربة الفقر وتوفير مأوى مناسب، من خلال خطة اقتصادية تنموية فاعلة.
- توفير فرص عمل للشباب وتزويدهم بالمهارات التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل التنافسي.
- إحداث تنمية زراعية مستدامة، من خلال تطبيق إستراتيجية خاصة بالتوسع العمراني وتوجيهه للمدن الجديدة، مع إيقاف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.
- دعم وتطوير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تشجيع الترابط القوي مع الشركات الكبيرة.
- استثمار الطاقات المتجددة في تقليل نسب التلوث، وحرصاً على انقراض مصادر الطاقة غير المتجددة.
- تيسير إجراءات تخصيص الأراضي والتصاريح للمشروعات التنموية الجديدة وبخاصة فيما يتعلق بالمواطن محدود الدخل.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

ثانياً - احتياجات اجتماعية، وتتضمن الآتي:

- منح قروض ميسرة للفقراء ومحدودي الدخل؛ لتيسير الحياة المجتمعية لهم، وضمان مشاركتهم في العمل والإنتاج.
- اعتماد البرامج الداعمة للفئات المهمشة والأكثر احتياجاً؛ لمساعدة هذه الفئات للحصول على الخدمات.
- وضع خطة قومية شاملة؛ لمواجهة مشكلات القرى الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة للمواطن المصري.
- تحقيق العدالة في الاجتماعية للمواطنين، ومراعاة الشرائح الأقل دخلاً والأقل إنفاقاً، من خلال توفير الدعم لهم.
- توفير خدمات تعليمية وعلاجية وبخاصة في القرى التي تفتقر إلى وجود المؤسسات التعليمية، ودور الرعاية الصحية.
- تحسين نوعية التعليم بالقرية المصرية؛ لإعداد رأس مال بشري يحقق التنمية المستدامة.
- نشر ثقافة التعليم الفني والمهني والتقني، والتوسع فيه لخدمة أبناء القرى؛ بما يناسب احتياجات سوق العمل.

ثالثاً - احتياجات سياسية: وتشمل ما يلي:

- توفير الإدارة السياسية وتعزيز المشاركة المجتمعية من أفراد وجماعات ومنظمات حكومية وغير حكومية ومجتمع مدني في تفعيل سياسات التنمية بالقرى الفقيرة.
- دعم الحكومة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية بالقرى الفقيرة.
- صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بالقرى الفقيرة والأكثر فقراً؛ لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من مصادر الثروة الطبيعية والبشرية.

- العمل على إيجاد مجتمع مدني قوي وفعال، يلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة؛ لتمكين المواطنين بالقرى المصرية من المشاركة في صنع القرارات والسياسات ومراقبة تنفيذها.
 - رابعا- احتياجات بيئية، وتشمل الآتي:
 - الاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة والاستثمار في الموارد المتجددة بما يقلل الهدر.
 - الإقلال من المخاطر الناجمة عن تلوث الهواء والماء والنفايات والضوضاء .. إلخ.
 - سن قوانين وفرض عقوبات لمن يتسبب في إهدار الموارد وتلويث البيئة.
 - خامسا: احتياجات ثقافية: وتشمل على الآتي:
 - تحصين المجتمع من الثقافات الخارجية التي تضر بأبناء المجتمع من خلال برامج التوعية في كافة مؤسسات الدولة.
 - تنمية روح الولاء والانتماء والمواطنة وغرس ثقافة التطوع بين أبناء المجتمع.
 - الالتزام بالقيم الأخلاقية وتميئتها، التي تمثل قوة الدفع الحقيقية للمجتمع.
 - نشر الوعي الثقافي؛ لتعرف ثقافة البلاد وتراثها.
 - إعطاء دفعة قوية للمشروعات الثقافية من خلال زيادة المخصصات المالية لتطوير المنشآت الثقافية.
 - الحفاظ على ذاكرة الأمة من خلال دور النشر العامة والخاصة والمكتبات.
 - الحفاظ على اللغة العربية وتحسينها من التحريف والاستخدام الخاطئ لها.
- المحور الرابع: التحليل البيئي الرباعي لدور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا: "الجانب الميداني للدراسة":
- تناولت الدراسة في إطارها النظري تحليلاً نظرياً للفقر، والاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وارتكازا على المنهجية المستخدمة في الدراسة؛ حيث تنتمي إلى الدراسات المستقبلية، وتستخدم أحد أساليب التخطيط

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

الإستراتيجي، وهو "أسلوب التحليل البيئي الرباعي SWOT Analysis"، كما أنها تهدف إلى وضع إستراتيجية مقترحة لدور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؛ لذا فقد عمدت الدراسة إلى إجراء دراسة ميدانية لتقييم عناصر البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، وذلك من خلال استطلاع رأي الخبراء الميدانيين حولها، ودرجة أهمية كل عنصر من عناصرها في تفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تنمية القرى الأكثر فقرا، ومن ثم التوصل إلى مصفوفة التحليل البيئي الرباعي، واستخلاص البديل الإستراتيجي المناسب، الذي وقع عليه الاختيار، وذلك على ضوء الأوزان المرجحة لها، وفيما يلي عرض لإجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها:
أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

تشتمل إجراءات الدراسة الميدانية على الآتي:

١- أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى الآتي:

- تقييم عناصر البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، من حيث تواجدها، ومدى تأثيرها على دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر.
- ترتيب عناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية كل في المحور الخاص به، حسب مدى تأثيره على دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا.
- تحديد البديل الإستراتيجي الملائم لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، والتي تقوم عليه الإستراتيجية المقترحة، وذلك من خلال الأوزان النسبية المرجحة لكل بديل من البدائل الإستراتيجية الأربعة.

٢- عينة الدراسة الميدانية وخصائصها:

كثيرا ما يطلب رأي الخبراء، الذين يعتبرون أكثر علما من غيرهم، بحكم ما يتمتعون به من علم وخبرة أو استعداد، إلا أنه ينبغي التدقيق عند اختيار الخبراء وانتقائهم، بحيث يتمتعون بالثقة والتقدير، ويعرفون الحقائق المتعلقة بالمشكلة موضع البحث (فان دالين، ١٩٨٤، ٢٨)، وباعتبار الدراسة الحالية، تنتمي إلى الدراسات المستقبلية، وتسعى إلى التخطيط للمستقبل والتنبؤ به؛ فإن من أهم أساليب التخطيط والتنبؤ النوعي: "وجهات نظر المديرين المبنية على الخبرة المتراكمة، والدراسة الواعية للأوضاع" (منصور العريقي، ٢٠١١، ١٣٢)، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة بشكل قصدي، بلغ عددها (٢٢) تنفيذيا وخبيرا من الهيئة العامة لتعليم الكبار، بواقع (١١) من مديري فروع الهيئة بالمحافظات، و(١١) من مديري التخطيط بتلك الفروع، وتم تحديد عينة الدراسة وفقا للاعتبارات التالية:

- كون عينة الدراسة من المديرين والتنفيذيين بفروع الهيئة بالمحافظات الـ (١١) المستهدفة بمبادرة رئاسة الجمهورية "حياة كريمة" لتنمية القرى الأكثر فقرا بمصر.

- كون عينة الدراسة من الخبراء الميدانيين، والمسؤولين عن تخطيط وتنفيذ مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار بمحافظاتهم.

٣- إعداد أدوات جمع البيانات:

في إطار جمع بيانات الإطار الميداني للدراسة، فقد اعتمد الباحث على الأدوات التالية:

أ- المقابلة المفتوحة:

تم تطبيق أداة المقابلة مع السادة مديري فروع تعليم الكبار بالمحافظات وعددهم (١١) مدير فرع)، بهدف الاستفادة من آرائهم في تحليل عناصر "البيئة الداخلية" لمؤسسات تعليم الكبار بتلك المحافظات، من حيث: "نقاط القوة بها، ومواطن الضعف التي تعترتها، وكذلك تحليل "البيئة الخارجية" لتلك المؤسسات، من حيث: "الفرص المتاحة، والتهديدات

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

المحتملة"، تلك العوامل التي تؤثر على دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، حيث تتميز المقابلة المفتوحة بكونها من أفضل أدوات جمع البيانات التي تقدم معلومات مباشرة (محمد الطيب وآخرون، ٢٠٠٣، ٢١٢)، وتمت صياغة أسئلة المقابلة من أربعة أسئلة رئيسية، على النحو التالي:

- السؤال الأول: ما الجوانب الداخلية الإيجابية التي تمثل نقاط قوة لمؤسسات تعليم الكبار، التي تعظم دورها في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمحافظتك؟

- السؤال الثاني: ما المجالات التي ترى أنها تحتاج إلى تحسين؛ لتعظيم دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية بالقرى الأكثر فقرا بمحافظتك؟

- السؤال الثالث: ما الفرص المتوفرة بالبيئة الخارجية، التي يمكن اقتناصها لتعظيم دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمحافظتك؟

- السؤال الرابع: ما العوامل الخارجية التي تتجاوز سيطرتك، التي قد تهدد مؤسسات تعليم الكبار وتعوقها عن دورها في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمحافظتك؟

ب- المجموعات البؤرية:

تعد المجموعات البؤرية واحدة من الأدوات المتاحة؛ للحصول على معلومات مباشرة من المستجيبين؛ لذا فإن هذه الأداة تتناسب وأهداف الجانب الميداني من الدراسة التي تسعى إلى تحليل عناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لمؤسسات تعليم الكبار، ووضع الأوزان النسبية، والأوزان المرجحة لها، وكذلك للبدائل الإستراتيجية المقترحة، لاختيار البديل الإستراتيجي الأنسب، ومن ثم وضع الإستراتيجية المقترحة.

د. عاشور أحمد عمري

ويمكن تعريف الجماعات البؤرية بأنها أداة تتيح معلومات كيفية يتم تحصيلها من أعداد صغيرة من المستجيبين ذوي الاهتمامات المشتركة والذين يتراوح عدد كل جماعة منهم ما بين (٨) أفراد إلى (١٢) فرداً والذين يتبادلون النقاش حول موضوع معين في جلسة تستمر ما بين ساعة ونصف إلى ساعتين ونصف يمكن من خلالها الاستعانة بإحدى أدوات تسجيل الأصوات والصور (دافيد ستوارت وآخرون، ٢٠١٢، ٧٧-٧٩). وتم تقسيم مجموعات العينة وتوزيعها وفقاً للآتي:

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	الإجمالي
١٢	١٠	٢٢

يتضح من الجدول السابق، توزيع المجموعات التي تم اختيارها من مديري الفروع ومديري التخطيط بالمحافظات الإحدى عشر المستهدفة بمبادرة حياة كريمة لتنمية القرى الأكثر فقراً، حيث قام الباحث بإجراء جلسات منظمة مع هاتين المجموعتين، وتم طرح مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمحاور البيئة الداخلية لمؤسسات تعليم الكبار: "نقاط القوة، ونقاط الضعف"، والبيئة الخارجية: الفرص، والتهديدات، مع عرض ما توصلت إليه المقابلات من نتائج، لفلتره هذه النقاط واختيار أقوى (٥ إلى ١٠) نقاط: "قوة، وضعف، وفرص، وتهديدات"، ووضع أوزان مرجحة لها من درجة حيث أهمية تأثيرها.

ج- الملاحظة:

اعتمد الباحث على بطاقات الملاحظة، كأحد أدوات جمع البيانات، من خلال ملاحظة أنشطة فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالمحافظات، وآليات العمل بها، والمعوقات التي تواجه عملها بالقرى الأكثر فقراً.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

تشتمل نتائج الدراسة الميدانية على تحليل نتائج عناصر البيئة الداخلية، وعناصر البيئة الخارجية، وتفسير تلك النتائج، وفقاً للآتي :

١- تحليل نتائج عناصر البيئة الداخلية:

- يتضمن هذا المحور: تحليل نتائج تقييم جوانب القوة التي تؤثر إيجابا على دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، وكذلك تحليل مواطن الضعف التي تعرقل تلبية الاحتياجات التنموية بالقرى الأكثر فقرا بمصر (زكريا هنية، ومحمود السيد، ٢٠١٦، ١٣٠-١٣١)، من خلال الخطوات التالية:
- تحديد أهم (٥ نقاط قوة) تسهم في تفعيل دور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، وأيضا تحديد أهم (٥ نقاط ضعف)، يمكن أن تؤثر سلبا على هذا الدور.
 - تحديد وزن نسبي لكل نقطة من نقاط القوة "عامل إستراتيجي"، ولكل نقطة من نقاط الضعف "عامل إستراتيجي"، ومراعاة أن يكون مجموع الأوزان النسبية لنقاط القوة، ونقاط الضعف = ١ صحيح.
 - ترتيب العوامل الإستراتيجية الداخلية "نقاط القوة، ومواطن الضعف" ترتيبا تنازليا، حيث إن الترتيب الأول لنقطة القوة أو الضعف ذات الوزن النسبي الأكبر، بينما الترتيب الأخير لنقطة القوة أو نقطة الضعف ذات الوزن النسبي الأصغر.
 - حساب الوزن المرجح لكل نقطة من نقاط القوة عن طريق ضرب الوزن النسبي $\times (٤)$ ، في حالة القدرة على الاستفادة من نقطة القوة بنسبة من ٩٠% إلى ١٠٠%، ويضرب الوزن النسبي $\times (٣)$ ، في حالة القدرة على الاستفادة من نقطة القوة بنسبة من (٧٥% إلى ٩٠%).
 - حساب الوزن المرجح لكل نقطة من مواطن الضعف عن طريق ضرب الوزن النسبي $\times (٢)$ ، في حالة القدرة على التغلب على نقطة الضعف بنسبة من (٩٠% إلى ١٠٠%)، ويضرب الوزن النسبي $\times (١)$ ، في حالة القدرة على التغلب على نقطة الضعف بنسبة من (٧٥% إلى ٩٠%).

- جمع الأوزان المرجحة لكل نقطة من نقاط القوة، ونقاط الضعف؛ للوصول إلى "الوزن الكلي المرجح"، وهذا الرقم يعبر عن قدرة مؤسسات تعليم الكبار على التعامل مع عوامل البيئة الداخلية، حيث كلما زاد الرقم أو اقترب من (٣) كانت القدرة أكبر، والعكس صحيح، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٣)

أهم نقاط القوة، ومواطن الضعف (العوامل الإستراتيجية)

م	جوانب القوة	الوزن النسبي	الدرجة	الوزن المرجح
١	وجود كيانات إدارية تابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار على مستوى سائر مراكز المحافظة، والقرى التابعة لها.	٠,١٠	٣	٠,٣٠
٢	تواجد كادر بشري مميز من المعلمين والمشرفين المدرسين بكافة المحافظات ومراكزها الإدارية.	٠,١٠	٣	٠,٣٠
٣	توفر مناهج وبرامج معتمدة لتعليم الكبار، تتناسب مع احتياجات الدارسين الأميين بالقرى.	٠,٠٩	٣	٠,٢٧
٤	وجود منظومة للتدريب المهني والصناعات الصغيرة بمؤسسات تعليم الكبار، تسهم في رفع المستوى الاقتصادي لهذه القرى.	٠,٠٤	٣	٠,١٢
٥	وجود خطة إستراتيجية واضحة للهيئة العامة لتعليم الكبار، تتناسب في إطارها الزمني مع رؤية مصر ٢٠٣٠.	٠,٠٤	٣	٠,١٢
	إجمالي نقاط القوة	٠,٣٧	-	١,١١
م	مواطن الضعف	الوزن النسبي	الدرجة	الوزن المرجح
١	ضعف الموارد المالية للهيئة التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم، والتدريب المهني.	٠,١٥	٢	٠,٣٠

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:

على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

٠,٣٠	٢	٠,١٥	ضعف الموارد البشرية والفنية اللازمة لمحو الأمية وتعليم الكبار اللازمة لتنفيذ خطط محو الأمية وتعليم الكبار.	٢
٠,٢٨	٢	٠,١٤	عدم امتلاك الهيئة العامة لتعليم الكبار مقرات دراسية ثابتة لمحو الأمية وتعليم الكبار.	٣
٠,١٢	٢	٠,١٠	محدودية التعاون بين فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار والبيئة الصناعية والزراعية المحيطة.	٤
٠,١٨	٢	٠,٠٩	تدني مرتبات ومكافآت العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار	٥
١,١٨	-	٠,٦٣	إجمالي مواطن الضعف	
٢,٢٩	-	١,٠٠	إجمالي الأوزان المرجحة للعوامل الإستراتيجية الداخلية	

يتضح من الجدول السابق، أن إجمالي الأوزان المرجحة للعوامل الإستراتيجية الداخلية أقل من الرقم (٣)، ما يدل على أن مؤسسات تعليم الكبار ليس لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر.

٢- تحليل نتائج عناصر البيئة الخارجية:

يتضمن هذا المحور عنصرين: الأول، يتناول تحليل النتائج الخاصة بالفرص المتاحة، التي يجب وضع خطط وبرامج؛ لاقتناصها من أجل تعظيم دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا. والثاني، يتناول تحليل النتائج الخاصة بالتهديدات المحتملة التي تحتاج إلى إستراتيجيات وخطط وبرامج للمواجهة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- تحديد أهم (٥ فرص متاحة) يمكن اقتناصها؛ لتفعيل دور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، وأيضا تحديد أهم (٥ تهديدات محتملة)، يمكن أن تؤثر سلبيا على هذا الدور.

- تحديد وزن نسبي لكل فرصة "عامل إستراتيجي"، ولكل تهديد "عامل إستراتيجي"، ومراعاة أن يكون مجموع الأوزان النسبية للفرص المتاحة، والتهديدات المحتملة = ١ صحيح.
- ترتيب العوامل الإستراتيجية الخارجية، أهم "الفرص، والتهديدات" ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، حيث إن الترتيب الأول للفرصة أو التهديد صاحب الوزن النسبي الأكبر، بينما الترتيب الأخير للفرصة أو التهديد صاحب الوزن النسبي الأصغر.
- إعطاء درجة (قيمة) للفرصة أو التهديد حسب التمييز على معيار من (٤ : ١)، ففي حالة قدرة مؤسسات تعليم الكبار على الاستفادة من الفرصة بنسبة ٩٠% إلى ١٠٠% يتم إعطاء الدرجة (٤)، وفي حالة القدرة على الاستفادة من الفرصة بنسبة ٧٥% إلى ٩٠% يتم إعطاء الدرجة (٣)، وفي حالة القدرة على التعامل مع التهديد بنسبة ٩٠% إلى ١٠٠% يتم إعطاء الدرجة (٢)، وفي حالة القدرة على التعامل مع التهديد بنسبة ٧٥% إلى ٩٠% يتم إعطاء الدرجة (١).
- حساب الوزن المرجح لكل فرصة، ولكل تهديد عن طريق ضرب الوزن النسبي × الدرجة.
- جمع الأوزان المرجحة لكل الفرص والتهديدات؛ للوصول إلى "الوزن الكلي المرجح"، وهذا الرقم يعبر عن مدى قدرة مؤسسات تعليم الكبار على اقتناص الفرص، والتعامل مع التهديدات الخاصة بالبيئة الخارجية، كما هو موضح بالجدول التالي:

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

جدول (٤)

أهم الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة (العوامل الإستراتيجية الخارجية)

م	الفرص المتاحة	الوزن النسبي	الدرجة	الوزن المرجح
١	اهتمام القيادة السياسية بمشروع محو الأمية بالقرى الأكثر فقرا من خلال المبادرات الرئاسية، كمبادرة حياة كريمة.	٠,٢٠	٤	٠,٨٠
٢	الاتفاقيات ومشاريع الشراكة بين الهيئة والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.	٠,١٥	٤	٠,٦٠
٣	توافر قدر كبير من الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة في تعليم وتعلم الكبار.	٠,٠٥	٣	٠,١٥
٤	رغبة الكثير من الأميين في رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التعلم، والتدريب على الحرف اليدوية.	٠,٠٥	٤	٠,٢٠
٥	وجود ترابط وعلاقات اجتماعية بين أبناء القرى.	٠,٠٥	٣	٠,١٥
	إجمالي الفرص المتاحة	٠,٥٠	-	١,٩٠
م	التهديدات المحتملة	الوزن النسبي	الدرجة	الوزن المرجح
١	ارتفاع أعداد ونسبة الأمية بالقرى الأكثر فقرا وبخاصة بين الإناث.	٠,١٥	٢	٠,٣٠
٢	قصور تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار عن إلزام الأميين بالتعلم، وإلزام مؤسسات الدولة بالمشاركة في محو الأمية.	٠,١٥	٢	٠,٣٠
٣	ضعف وتراجع الإنفاق الحكومي على	٠,١٠	٢	٠,٢٠

د. عاشور أحمد عمري

			برامج محو الأمية وتعليم الكبار .	
٠,٠٧	١	٠,٠٧	انخفاض مستوى مشاركة المجتمع المدني، والحكومي، والخاص في دعم برامج محو الأمية، والمشروعات الصغيرة.	٤
٠,٠٣	١	٠,٠٣	انتشار صورة ذهنية سلبية عن طبيعة العمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار داخل المجتمع.	٥
٠,٩٠	-	٠,٥	إجمالي التهديدات المحتملة	
٢,٨		١,٠٠	إجمالي الأوزان المرجحة للعوامل الإستراتيجية الخارجية	

يتضح من الجدول السابق، أن إجمالي الأوزان المرجحة للعوامل الإستراتيجية الخارجية تقترب من الرقم (٣)، ما يدل على أن مؤسسات تعليم الكبار لديها قدرة كبيرة على تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، إذا ما أحسنت في اقتناص الفرص، ومواجهة التهديدات.

٣- مصفوفة التحليل الكيفي (الإستراتيجيات البديلة):

تعتبر مصفوفة الإستراتيجيات البديلة عن البدائل التي يتم اختيارها؛ لتحديد التوجهات أو المسارات التي تتحرك عليها المؤسسة؛ لتحقيق أهدافها، وهي تعد توجهات تخطيطية عامة تضبط التفكير عند تحديد وصياغة السياسات والخطط والبرامج (مصطفى أبو بكر، وفهد النعيم، ٢٠١٠، ١٣٠)، وتمثل ناتج دمج العوامل الإستراتيجية الداخلية والخارجية، ومزجها في مصفوفة للوصول إلى الإستراتيجيات أو الخيارات الإستراتيجية المختلفة، والتي تمثل احتمالات وبدائل التحرك الإستراتيجي لكليات التربية، باتجاه تفعيل دور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر.

جدول (٥)

مصفوفة التحليل الكيفي TOWs

نقاط الضعف (W)	نقاط القوة (S)	العوامل الإستراتيجية الداخلية العوامل الإستراتيجية الخارجية
<p>١. ضعف الموارد المالية للهيئة التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم، والتدريب المهني.</p> <p>٢. ضعف الموارد البشرية والفنية اللازمة لمحو الأمية وتعليم الكبار اللازمة لتنفيذ خطط محو الأمية وتعليم الكبار.</p> <p>٣. عدم امتلاك الهيئة العامة لتعليم الكبار مقرات دراسية ثابتة لمحو الأمية وتعليم الكبار.</p> <p>٤. محدودية التعاون بين فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار والبيئة الصناعية والزراعية المحيطة.</p>	<p>١. وجود كيانات إدارية تابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار على مستوى سائر مراكز المحافظة، والقرى التابعة لها.</p> <p>٢. تواجد كادر بشري مميز من المعلمين والمشرفين المدربين بكافة المحافظات ومراكزها الإدارية.</p> <p>٣. توفر مناهج وبرامج معتمدة لتعليم الكبار، تتناسب مع احتياجات الدارسين الأميين بالقرى.</p> <p>٤. وجود منظومة للتدريب المهني والصناعات الصغيرة بمؤسسات</p>	

د. عاشور أحمد عمري

<p>٥. تدني مرتبات ومكافآت العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.</p>	<p>تعليم الكبار، تسهم في رفع المستوى الاقتصادي لهذه القرى. ٥. وجود خطة استراتيجية واضحة للهيئة العامة لتعليم الكبار، تتناسب في إطارها الزمني مع رؤية مصر ٢٠٣٠.</p>	
<p>إستراتيجية (تحسين وتطوير) (WO) (٣,٠٨)</p>	<p>إستراتيجية (نمو وتوسع) (SO) (٣,٠١)</p>	<p>الفرص (O) (١,٩٠)</p>
<p>١. استثمار الشراكات والاتفاقات مع مؤسسات المجتمع في المساهمة في تمويل مشروعات تعليم الكبار والتدريب المهني. ٢. الاستفادة من الوسائل والأساليب التكنولوجية في التدريس والتدريب من بعد، للتغلب على مشكلة الزمان والمكان، وخصوصا في ظل عدم امتلاك الهيئة العامة لتعليم الكبار لمقرات ثابتة للتدريس والتدريب المهني. ٣. الاستفادة من قدرات ومساعدات مؤسسات المجتمع المدني في تقديم المتطوعين للعمل في مجال</p>	<p>١. تدعيم الكيانات الإدارية التابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار بالمحافظات، بالأجهزة التكنولوجية، والوسائل التعليمية المناسبة. ٢. زيادة كفاءة وقدرات الموارد البشرية (المعلمين والمشرفين) بكافة المحافظات ومراكزها الإدارية. ٣. توظيف التنوع في المناهج والبرامج في تحقيق المزيد من الاستفادة منها في تنمية قدرات ومهارات الدارسين بفصول تعليم الكبار.</p>	<p>١- اهتمام القيادة السياسية بمشروع محو الأمية بالقرى الأكثر فقرا من خلال المبادرات الرئاسية، كمبادرة حياة كريمة. ٢- الاتفاقيات ومشاريع الشراكة بين الهيئة والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.</p>

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

<p>تعليم الكبار، للتغلب على نقص الموارد البشرية.</p> <p>٤. الاستفادة من توجهات القيادة السياسية بتتمية القرى الأكثر فقرا في عقد شراكات مع المؤسسات الإنتاجية والزراعية، لتقديم فرص لتدريب الكبار، ودمجهم في المشروعات الصغيرة.</p> <p>٥. تحقيق المزيد من الاستفادة من المشروعات الصغيرة في تحسين موارد العاملين بتعليم الكبار، من خلال تسويق المنتجات اليدوية والتدريب المهني.</p>	<p>٤. استثمار منظومة للتدريب المهني والصناعات الصغيرة بمؤسسات تعليم الكبار، ليستفيد منها أكبر عدد ممكن الدارسين الكبار، بما يسهم في تسهم في رفع المستوى الاقتصادي لهذه القرى.</p> <p>٥. توظيف الكوادر البشرية في تنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية لتعليم الكبار، لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.</p> <p>٦. استثمار الشراكات مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في إتاحة مزيد من فرص التعلم، والتدريب المهني، والمشروعات الصغيرة للدارسين الكبار.</p> <p>٧. استثمار العلاقات المترابطة بالقرية المصرية في نشر ثقافة العلم والتنمية البشرية بينهم.</p> <p>٨. الاستفادة من وجود خطة إستراتيجية متكاملة بالهيئة العامة لتعليم الكبار، في وضع أهداف إجرائية وخطط تنفيذية، لمواكبة رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.</p>	<p>٣- توافر قدر كبير من الأساليب والوسائط التكنولوجية الحديثة في تعليم وتعلم الكبار.</p> <p>٤- رغبة الكثير من الأميين في رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التعلم، والتدريب على الحرف اليدوية.</p> <p>٥- وجود ترابط وعلاقات اجتماعية بين أبناء القرى.</p>
--	---	--

د. عاشور أحمد عمري

إستراتيجية (انكماش) (WT) (٢,٠٨)	إستراتيجية (ثبات واستقرار) (TS) (٢,٠١)	التحديات (T) (٠,٩)
<p>١. الاهتمام بتنمية الموارد المالية للهيئة، من خلال تسويق خدماتها، ومنتجات التدريب المهني، التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم، والتدريب المهني.</p> <p>٢. الاهتمام بتحسين قدرات ومهارات الموارد البشرية والفنية اللازمة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والتدريب المهني، بما يساعد في تنفيذ خطط محو الأمية وتعليم الكبار.</p> <p>٣. الاهتمام بعقد شراكات مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للاستفادة من مقراتها لفتح فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار، والتدريب المهني.</p> <p>٤. العمل على ربط برامج تعليم الكبار بحياة الكبار، من أجل</p>	<p>١. تحقيق المزيد من تحسين أداء الكوادر البشرية في التصدي لمشكلة الأمية.</p> <p>٢. بذل المزيد من الجهد من أجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية للهيئة في سد منابع الأمية، وفتح فصول لمحو أمية الكبار، لتقليل أعداد الأميين.</p> <p>٣. العمل على زيادة استثمار الشراكات مع مؤسسات المجتمع "الحكومية والمجتمع المدني" للمساهمة في تمويل مشروعات تعليم الكبار بجانب التمويل الحكومي.</p> <p>٤. تكثيف الجهود الإعلامية لمؤسسات تعليم الكبار؛ من أجل تحسين الصورة الذهنية للهيئة العامة لتعليم الكبار.</p> <p>٥. استثمار الكيانات الإدارية التابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار بالمحافظة والمراكز والقرى في زيادة التواصل</p>	<p>١- ارتفاع أعداد ونسبة الأمية بالقرى الأكثر فقرا وبخاصة بين الإناث.</p> <p>٢- قصور تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار عن إلزام الأمين بالتعلم، وإلزام مؤسسات الدولة بالمشاركة في محو الأمية.</p> <p>٣- ضعف وتراجع الإنفاق الحكومي على برامج محو الأمية وتعليم الكبار.</p>

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

<p>زيادة دافعيتهم للالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.</p>	<p>المجتمعي مع الجمهور المستهدف من برامج تعليم وتعلم الكبار.</p>	<p>٤- انخفاض مستوى مشاركة</p>
<p>٥. الاهتمام بالحملات والقوافل الإعلامية من أجل نشر الوعي وتحسين الصورة الذهنية لمجال تعليم الكبار.</p>	<p>٦. استثمار الشراكات في إيجاد حوافز مشجعة للأمينين للالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار، عوضا عن عدم الإلزام بالتعلم.</p>	<p>المجتمع المدني، والحكومي، والخاص في دعم برامج محو الأمية، والمشروعات الصغيرة.</p>
<p>٧. فتح قنوات مع مؤسسات المجتمع المدني لزيادة مشاركتها في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.</p>	<p>٧. فتح قنوات مع مؤسسات المجتمع المدني لزيادة مشاركتها في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.</p>	<p>٥- انتشار صورة ذهنية سلبية عن طبيعة العمل في</p>
<p>٨. الاستفادة من توافر مناهج وبرامج تعليم الكبار والتدريب المهني المتنوعة تتناسب مع احتياجات الكبار، لجذبهم لفصول محو الأمية.</p>	<p>٨. الاستفادة من توافر مناهج وبرامج تعليم الكبار والتدريب المهني المتنوعة تتناسب مع احتياجات الكبار، لجذبهم لفصول محو الأمية.</p>	<p>مجال محو الأمية وتعليم الكبار داخل المجتمع.</p>

يتضح من الجدول السابق، أن هناك أربع إستراتيجيات أو توجهات إستراتيجية،

هي:

أ- إستراتيجية النمو والتوسع (SO):

تقوم هذه الإستراتيجية على تفعيل دور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، من خلال تعظيم وتدعيم "نقاط القوة" لاستثمار "الفرص المتاحة"، بهدف إحداث نقلة نوعية، وتحول كفي في مستويات العمل بمؤسسات تعليم

الكبار، بالتركيز على دعم الإيجابيات، واستثمار الفرص إلى أقصى حد ممكن، ويبلغ الوزن النسبي المرجح لهذه الإستراتيجية (٣,٠١).

ب- إستراتيجية التحسين والتطوير (WO):

تقوم هذه الإستراتيجية على تفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، من خلال تجاوز "نقاط الضعف"؛ للاستفادة من "الفرص المتاحة"، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى معالجة فجوات الأداء، حيث يتم معالجة مواطن الضعف بمؤسسات تعليم الكبار؛ للاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية إلى أقصى درجة ممكنة، وبهذا تتخذ مؤسسات تعليم الكبار توجه نحو التحسين والتطوير لمواطن الضعف بها؛ من أجل اقتناص الفرص المتاحة ببيئتها الخارجية، ويبلغ الوزن المرجح لهذه الإستراتيجية (٣,٠٨).

ج- إستراتيجية الثبات والاستقرار (ST):

تقوم هذه الإستراتيجية على تفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، من خلال تعظيم "جوانب القوة"؛ لمواجهة "التحديات المحتملة" وتلافيها، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التكيف، والتوافق مع المتغيرات المحيطة بها، من خلال الاستفادة مما لديها من جوانب قوة تقوم باستثمارها؛ للحد من التحديات المحتملة ومواجهتها، وتقليل آثارها السلبية إلى أقل قدر ممكن، ويبلغ الوزن المرجح لهذه الإستراتيجية (٢,٠١).

د- إستراتيجية الانكماش (WT):

تقوم هذه الإستراتيجية على تفعيل دور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، من خلال تقليل "مواطن الضعف"؛ لتجنب "التحديات المحتملة" بالبيئة الخارجية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى منع تدهور الأوضاع القائمة بمنظومة تعليم الكبار قدر الإمكان، ويبلغ الوزن المرجح لهذه الإستراتيجية (٢,٠٨).

مما سبق يتضح أن، نتيجة مصفوفة التحليل الكيفي TOWS Matrix، تشير إلى أن "إستراتيجية التحسين والتطوير"، حصلت على أعلى وزن مرجح وهو (٣,٠٨)،

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

ومن ثم تعد أنسب البدائل الإستراتيجية المقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، من خلال معالجة "مواطن الضعف" بمؤسسات تعليم الكبار؛ للاستفادة من "الفرص المتاحة" في بيئتها الخارجية إلى أقصى درجة ممكنة. وفيما يلي عرض هذه الإستراتيجية المقترحة ومحاورها، وكذلك إجراءات وآليات تنفيذها.

المحور الخامس: إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا: على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

تتعلق هذه الإستراتيجية من الأهمية الكبيرة لمؤسسات تعليم الكبار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ما تقدمه من أنشطة وبرامج بهدف تنمية قدرات ومهارات الكبار في شتى المجالات؛ مما يجعلها جديرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة، لاسيما في المناطق الفقيرة والأكثر احتياجا، وفي مصر تزداد أهمية مؤسسات تعليم الكبار بقدرتها على تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا؛ لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. ويمكن تناول أبعاد الإستراتيجية المقترحة على النحو التالي:

أولاً: مرتكزات الخطة الإستراتيجية المقترحة وبنائها:

يمكن عرض خطوات تصميم الإستراتيجية المقترحة ومرتكزاتها، وفقاً للآتي:

١- خطوات تصميم الإستراتيجية وبنائها:

تحدد خطوات تصميم الإستراتيجية المقترحة وبنائها في النقاط التالية:

- الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بدور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع بصفة عامة، والمناطق الفقيرة والأكثر احتياجا بصفة خاصة.
- تحديد الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

- تعرف واقع مؤسسات تعليم الكبار، ومدى قدرتها على تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر، وذلك للخروج بجوانب القوة، ومواطن الضعف "البيئة الداخلية" لمؤسسات تعليم الكبار في سعيها نحو تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا.
- تعرف واقع استجابة "البيئة المحلية" للاحتياجات التنموية، ومدى تكيفها مع هذه الاحتياجات في إطار مؤسسات تعليم الكبار، وهو ما مثل تحليلاً "للبيئة الخارجية"، بمستوياتها العام والخاص؛ للخروج بمجموعة من الفرص المتاحة، والتهديدات، المؤثرة على دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر.
- في إطار التحليل النظري "للبيئة الداخلية، والبيئة الخارجية"، تم ترتيب نقاط القوة، ونقاط الضعف، وكذلك الفرص المتاحة، والتهديدات المحتملة من حيث درجة تأثيرها على دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، ومن ثم إعداد "مصفوفة تحليل العوامل البيئية"، وكذلك مصفوفة الإستراتيجيات البديلة.
- تحديد التوجه الإستراتيجي الذي تقوم عليه الإستراتيجية، من حيث حصوله على أعلى الأوزان المرجحة، حيث حصل التوجه الإستراتيجي الثاني "التحسين والتطوير" على أعلى الأوزان المرجح وقدره (٣,٠٨)، لذا فإن الإستراتيجية المقترحة تأتي في إطار معالجة مواطن الضعف بمؤسسات تعليم الكبار؛ للاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية إلى أقصى درجة ممكنة، من أجل تحسين وتطوير دورها في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا بمصر.

٢- مرتكزات الإستراتيجية المقترحة:

على ضوء الخطوات السابقة لتصميم وبناء الإستراتيجية المقترحة، تم التوصل إلى مجموعة من المرتكزات التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية، ومنها مرتكزات تم التوصل

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

إليها من خلال الدراسة النظرية، ومركزات أخرى أسفرت عنها الدراسة الميدانية من خلال تقييم عناصر التحليل البيئي الرباعي، يمكن عرضها فيما يلي:
المركز الأول: النتائج النظرية التي توصلت إليها الدراسة:

أ- القضاء على الفقر يعد من أهم الأهداف التنموية التي تسعى إليها الدولة المصرية لتحقيق رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، على اعتبار أن الفقر هو أحد أهم معوقات التنمية، لذا يجب القضاء على الفقر بكل أشكاله وأنماطه وبخاصة في الريف المصري.

ب- توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجا، من خلال: تقديم برامج محو الأمية، وتنمية المهارات الحياتية للكبار، وتدريبهم على الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة أمامهم.

ج- وجود ضرورة ملحة لتسخير كل طاقات المجتمع وقدراته من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

د- كون مؤسسات تعليم الكبار تلعب دورا محوريا في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع، ولاسيما القرى الأكثر فقرا.

هـ- وجود تأثير كبير لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مؤسسات تعليم الكبار، وضرورة تطويرها واهتمامها بتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع، وبخاصة القرى الأكثر فقرا، لتأخذ حظها الوافر من التنمية، من أجل اللحاق بالمدن والأحياء الأكثر نموا.

و- حتمية الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والحكومية، لتقديم خدمات تعليمية وتنموية للكبار، وبخاصة في القرى الفقيرة.

ز- الاهتمام بدور تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، إنما يهدف إلى تطوير وتجديد الفكر التربوي بصفة عامة، وتجديد مجال تعليم الكبار بصفة خاصة.

المرتكز الثاني: النتائج التي أسفر عنها الجانب الميداني للدراسة:

إن تحليل عناصر البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية لمؤسسات تعليم الكبار ودورها في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقراً، قد أسفر عن مجموعة من جوانب القوة، ومواطن الضعف، ومجموعة من الفرص المتاحة، والتهديدات المحتملة، تتمثل في الآتي:

❖ جوانب القوة:

- أ- وجود كيانات إدارية تابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار على مستوى سائر مراكز المحافظة، والقرى التابعة لها.
- ب- تواجد كادر بشري مميز من المعلمين والمشرفين والمدربين بكافة المحافظات ومراكزها الإدارية.
- ج- توافر مناهج وبرامج معتمدة لتعليم الكبار، تتناسب مع احتياجات الدارسين الأميين بالقرى.
- د- وجود منظومة للتدريب المهني والصناعات الصغيرة بمؤسسات تعليم الكبار، تسهم في رفع المستوى الاقتصادي لهذه القرى.
- هـ- وجود خطة إستراتيجية واضحة للهيئة العامة لتعليم الكبار، تتناسب في إطارها الزمني مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

❖ مواطن الضعف:

- أ- ضعف الموارد المالية للهيئة التي تؤهلها للقيام بأدوارها في محو الأمية ومواصلة التعلم، والتدريب المهني.
- ب- انخفاض أعداد المعلمين والمشرفين المؤهلين للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار بتلك القرى.
- ج- عدم امتلاك الهيئة العامة لتعليم الكبار مقرات دراسية ثابتة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- د- محدودية التعاون بين فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار والبيئة الصناعية والزراعية المحيطة.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

ه-تدني مرتبات ومكافآت العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

❖ الفرص المتاحة:

أ- اهتمام القيادة السياسية بمشروع محو الأمية بالقرى الأكثر فقرا من خلال المبادرات الرئاسية، كمبادرة حياة كريمة.

ب- الاتفاقيات ومشاريع الشراكة بين الهيئة والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

ج-توافر قدر كبير من الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة في تعليم وتعلم الكبار.

د-رغبة الكثير من الأميين في رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التعلم، والتدريب على الحرف اليدوية.

ه-وجود ترابط وعلاقات اجتماعية بين أبناء القرى.

❖ التهديدات المحتملة:

أ- ارتفاع أعداد ونسب الأمية بالقرى الأكثر فقرا وبخاصة بين الإناث.

ب- قصور تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار عن إلزام الأميين بالتعلم، وإلزام مؤسسات الدولة بالمشاركة في محو الأمية.

ج-ضعف وتراجع الإنفاق الحكومي على برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

د- انخفاض مستوى مشاركة المجتمع المدني، والحكومي، والخاص في دعم برامج محو الأمية، والمشروعات الصغيرة.

ه-انتشار صورة ذهنية سلبية عن طبيعة العمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار داخل المجتمع.

❖ التوجه الإستراتيجي الذي تم اختياره:

على ضوء التحليل البيئي الرباعي، ومصفوفة البدائل الإستراتيجية، فقد تم

اختيار التوجه الإستراتيجي "تحسين وتطوير"، وذلك بحسب مقارنة الأوزان المرجحة

لكل توجه إستراتيجي، حيث بلغ الوزن المرجح لهذا البديل (٣,٠٨)، وهو أعلى الأوزان.

ثانيا: الإستراتيجية المقترحة:

تتكون الإستراتيجية المقترحة من العناصر التالية:

١- رؤية الإستراتيجية المقترحة:

تتمثل رؤية الإستراتيجية المقترحة في الآتي:

"إعداد مواطن متحرر من الأمية، قادر على: مواصلة التعليم والتعلم، والعمل والإنتاج، للمشاركة الفعالة في تنمية ذاته ومجتمعه".

٢- رسالة الإستراتيجية المقترحة:

تتمثل رسالة الإستراتيجية المقترحة في الآتي:

"تسعى مؤسسات تعليم الكبار للقضاء على الأمية بالقرى الأكثر فقرا، مع إتاحة فرص التعلم المستمر مدى الحياة للمتحررين، وتوفير التدريب المهني المناسب لمتطلبات العصر، بالشراكة مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، من خلال تطبيق حزمة من البرامج والأنشطة".

٣- غايات وأهداف الإستراتيجية المقترحة:

تقوم الإستراتيجية المقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، على مجموعة من الغايات والأهداف الإستراتيجية، التي تتمثل في أربع غايات أساسية، هي:

- الغاية الأولى: سد منابع الأمية.
- الغاية الثانية: القضاء على الأمية بالقرى الأكثر فقرا بانتهاء عام ٢٠٣٠.
- الغاية الثالثة: إتاحة فرص مواصلة التعلم مدى الحياة للمتحررين من الأمية.
- الغاية الرابعة: إتاحة فرص التدريب المهني، وريادة الأعمال أمام الكبار.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

وبتحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية، تنتقل الإستراتيجية المقترحة من المستوى الإستراتيجي، الذي يستهدف صياغة الرؤية، والرسالة، والغايات والأهداف الإستراتيجية لدور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، إلى المستوى الإجرائي للإستراتيجية المقترحة، وهو المستوى الذي تتشكل فيه الخطة التنفيذية للإستراتيجية المقترحة، والتي تستهدف توضيح مراحل التحرك نحو تنفيذ الإستراتيجية، وكذلك تعيين الأنشطة والإجراءات التي تترجم الغايات والأهداف الإستراتيجية إلى واقع، بما يخدم تحقيق رسالة الإستراتيجية ورؤيتها، ويتضح ذلك في الآتي:

٤- الخطة التنفيذية للإستراتيجية المقترحة:

يعتمد تنفيذ الخطة الإستراتيجية على وضع أنشطة ومهام؛ لتنفيذ الغايات والأهداف الإستراتيجية، بحيث يتم تحديد مجموعة من الأنشطة والإجراءات اللازمة؛ لتحقيق كل غاية، أو هدف من الأهداف الإستراتيجية، بالإضافة إلى تحديد مخرجات تنفيذ الإستراتيجية المقترحة، التي تمثل - في الوقت نفسه- مؤشرات لقياس نجاح الإستراتيجية المقترحة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

❖ أنشطة وآليات تنفيذ الغاية الإستراتيجية الأولى: سد منابع الأمية:

تهدف هذه الغاية إلى مخاطبة وحث الجهات المعنية، ومساندتها للقيام بأدوارها في سد منابع الأمية، المتمثلة في: "التسرب من التعليم، والإحجام عن الالتحاق بفصول محو الأمية، والارتداد إلى الأمية بمرّة أخرى بعد التحرر"، ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، من أهمها:

- الوصول إلى نسب ومؤشرات دقيقة حول منابع الأمية بالقرى الأكثر فقرا بمصر.
- نشر الوعي بأهمية التعليم، من خلال القوافل الإعلامية.
- التكامل مع الجهات الشريكة في دمج غير الملتحقين بالتعليم دون (١٥ عاما)، والمتسربين منه في التعليم النظامي، ومدارس التعليم المجتمعي.

جدول (٦)

أنشطة وآليات تنفيذ الغاية الأولى: سد منابع الأمية

مؤشرات النجاح	مسؤولية التنفيذ	أنشطة وإجراءات التنفيذ	الأهداف الإستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> - حصر أعداد المتسربين من التعليم، والمحجمين في سن الإلزام عن الالتحاق بالتعليم. - انخفاض معدل التسرب من التعليم. - انخفاض معدل الإحجام عن فصول محو الأمية. 	<ul style="list-style-type: none"> فروع الهيئة بالمحافظات، وإدارات تعليم الكبار بالمراكز والقرى نطاق القرى المستهدفة، بواسطة المعلمين، والعاملين، وذلك بالتنسيق مع الجهات الشريكة. 	<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في حصر المتسربين من التعليم، والمحجمين عن التعليم في سن الإلزام، في القرى المستهدفة، بالشراكة مع الجهات المختصة بالدولة. - إنشاء قاعدة بيانات للمتسربين وغير الملحقين بالتعليم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. 	<ul style="list-style-type: none"> ١- الوصول إلى نسب ومؤشرات دقيقة حول منابع الأمية بالقرى الأكثر فقراً بمصر.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:

على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

<p>- عدد القوافل المنفذة بكل قرية. - عدد المترددين على القوافل بالقرى. - عدد الجهات الشريكة بكل قافلة. - الخدمات المقدمة بكل قافلة.</p>	<p>فروع الهيئة بالمحافظات بالتنسيق مع الجهات الشريكة.</p>	<p>- وضع خطة للقوافل الإعلامية على مستوى القرى المستهدفة. - التنسيق مع الجهات الشريكة لتنظيم القوافل الإعلامية بالقرى المستهدفة.</p>	<p>٢- نشر الوعي بأهمية التعليم، من خلال القوافل الإعلامية بالتعاون مع الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.</p>
<p>١- زيادة الإقبال على الالتحاق بفصول محو الأمية. ٢- انخفاض معدل التسرب من التعليم. ٣- زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي.</p>	<p>إدارات تعليم الكبار بالمراكز والقرى المستهدفة، بالتعاون مع الجهات الشريكة، من خلال المعلمين بفصول محو الأمية، والعاملين.</p>	<p>- القيام بقوافل إعلامية لتوعية أهالي القرى المستهدفة بأهمية التعليم، وأهمية إلحاق أطفالهم بالتعليم الأساسي والاستمرار فيه، وخطورة التسرب منه على مستقبل أبنائهم ومجتمعهم. - توعية الدارسات بفصول محو الأمية - وخاصة الأمهات- بأهمية التعليم بالنسبة لهن، ولأبنائهن.</p>	<p>٣- التكامل مع الجهات الشريكة في دمج غير الملحقين بالتعليم دون (١٥ عاما)، والمتسربين منه في التعليم النظائمي، ومدارس التعليم المجتمعي.</p>

❖ الغاية الإستراتيجية الثانية: خفض نسب الأمية بالقرى المستهدفة وصولاً إلى الصفر الافتراضي.

تهدف هذه الغاية إلى توفير فرص تعليمية لجميع الأميين الكبار في القرى المستهدفة، من سن (١٥ سنة) فأكثر، الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي، أو الذين تسربوا منه؛ لتمكينهم من القرائية، وإكسابهم المهارات الحياتية الأساسية، وتحفيزهم لمواصلة التعلم في المراحل التالية، ويندرج تحت هذه الغاية، عدة أهداف إستراتيجية، من أهمها:

- حصر وتصنيف الأميين بالقرى الأكثر فقراً (الاسم، والرقم القومي، ورقم التليفون، والعنوان).
- الإعلان عن فتح فصول محو الأمية، والتعاقد مع خريجي الجامعات، وطلاب الجامعة الحاليين.
- تدريب وتأهيل شباب الخريجين "المعلمين" للعمل بفصول محو الأمية بالقرى المستهدفة، بواسطة مدرّبين تربويين معتمدين.
- فتح الفصول بالقرى في الأماكن التي تصلح لتعليم الأميين: "جمعيات أهلية - مراكز شباب - دور عبادة، مدارس، مقرات أحزاب ..إلى غير ذلك).
- خطة متابعة ميدانية للفصول المفتوحة بالقرى؛ لتقديم الدعم الفني من خلال متابعين ميدانيين، والوقوف علي نقاط القوة، ومواطن الضعف، وعلاج السلبيات التي تعترض سير العمل.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

جدول (٧)

أنشطة وآليات تنفيذ الغاية الثانية: خفض نسب الأمية بالقرى المستهدفة إلى الصفر الافتراضي.

مؤشرات النجاح	مسؤولية التنفيذ	أنشطة وإجراءات التنفيذ	الأهداف الإستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> - عدد الأميين الذين تم حصرهم. - تصنيف الأميين وفقاً للنوع، والشريحة العمرية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارات تعليم الكبار بالمراكز والقرى المستهدفة، بواسطة المعلمين، والعاملين، بالتنسيق مع الجهات المعاونة: الإدارات المحلية، والجهات الحكومية، والمجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> - تقسيم القرى إلى مربعات سكنية. - رصد الموارد البشرية المتاحة. - تحديد العدد المطلوب من جامعي البيانات. - تجميع البيانات تفريغ البيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> ١- حصر وتصنيف الأميين بالقرى الأكثر فقرا: (الاسم، والرقم القومي، ورقم التليفون، والعنوان).

د. عاشور أحمد عمري

<p>عدد الفصول المفتوحة لكل جهة شريكة.</p> <p>عدد المعلمين المتعاقدين.</p>	<p>إدارات تعليم الكبار بالمراكز والقرى المستهدفة، بواسطة المعلمين، والعاملين، بالتنسيق مع الجهات المعاونة: الإدارات المحلية، والجهات الحكومية، والمجتمع المدني.</p>	<p>التعاقد مع المعلمين.</p> <p>توقيع بروتوكولات تعاون مع الجهات الشريكة.</p>	<p>٢- فتح فصول لمحو أمية الكبار بالقرى الأكثر فقرا.</p>
<p>عدد الدورات التدريبية بكل قرية.</p> <p>عدد المدربين المشاركين بكل مركز إداري.</p> <p>عدد المستفيدين من برنامج التدريب.</p>	<p>مدربين من الهيئة العامة لتعليم الكبار.</p> <p>مدربين من الجامعات نطاق كل محافظة.</p> <p>مدربين معتمدين تابعين لمنظمات المجتمع المدني.</p>	<p>خطة تدريب تربوي على مستوى كل قرية من القرى المستهدفة.</p> <p>بناء برامج تدريب تربوي مناسب للفئة المستهدفة.</p> <p>تنفيذ التدريب بالتعاون مع الجهات الشريكة.</p> <p>قياس أثر التدريب.</p>	<p>٣- تدريب وتأهيل شباب الخريجين، وطلاب الجامعات للعمل في مجال محو الأمية.</p>
<p>متوسط حضور الدارسين بالفصول.</p> <p>مستوى تقدم الدارسين.</p>	<p>فروع الهيئة بالمحافظات، وقطاعاتها بالمراكز، بالتنسيق مع الجهات المعنية.</p>	<p>خطة تشغيل الفصول بالقرى.</p> <p>خطة متابعة ميدانية للقرى المستهدفة بكل محافظة.</p> <p>إعداد تقارير</p>	<p>٤- المتابعة الميدانية لفصول محو الأمية.</p>

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

	المتابعة.	
٥- عقد امتحانات محو الأمية، ومنح الشهادات.	- وضع خطة للامتحانات بالقرى المستهدفة. - إجراء الامتحانات بالقرى. - استخراج شهادات محو الأمية للناجحين.	- فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالمحافظات، بالتنسيق مع الجهات الشريكة. - أعداد المتقدمين للامتحان. - أعداد الحاضرين للامتحان. - أعداد الناجحين.

❖ الغاية الإستراتيجية الثالثة: إتاحة فرص مواصلة التعلم مدى الحياة للمتحررين من الأمية:

- تهدف هذه الغاية إلى تدعيم التعلم المستمر مدى الحياة للمتحررين من الأمية؛ ومنع ارتدادهم إلى الأمية مرة أخرى، بحيث يحققون أفضل أنواع التنمية: ذاتيا، واجتماعيا، ومهنيا؛ ويندرج تحت هذه الغاية، عدة أهداف إستراتيجية، من أبرزها:
- إتاحة فرص أمام المتحررين من الأمية لمواصلة التعلم بالمرحلة الإعدادية وما بعدها، من خلال فتح فصول تقوية للإعدادي بالمجان، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.
 - تدريب وتأهيل المعلمين للتدريس بفصول التقوية الإعدادي ، بما يتناسب مع خصائص الدارسين.
 - إنتاج مواد قرائية مناسبة للمتحررين من الأمية، وفقا للبيئات المختلفة، وحسب احتياج كل بيئة.

جدول (٨)

أنشطة وآليات تنفيذ الغاية الاستراتيجية الثالثة: إتاحة فرص مواصلة التعلم مدى الحياة للمتحررين من الأمية

مؤشرات النجاح	مسؤولية التنفيذ	أنشطة وإجراءات التنفيذ	الأهداف الإستراتيجية
<p>- عدد فصول المرحلة الإعدادية التي تم فتحها للمتحررين من الأمية.</p> <p>- عدد المتحررين من الأمية الذين التحقوا بفصول المرحلة الإعدادية.</p>	<p>- فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالمحافظات، والمراكز التابعة لها، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، والجهات الشريكة.</p>	<p>-التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لفتح فصول للمرحلة الإعدادية للمتحررين من الأمية بالقرى المستهدفة.</p> <p>- تأهيل معلمي محو الأمية ذوي المؤهلات العليا للعمل بفصول المرحلة الإعدادية بالقرى.</p> <p>-التعاقد مع معلمين متخصصين من التربية والتعليم في المواد الدراسية للمرحلة الإعدادية بالقرى.</p>	<p>١- إتاحة فرص الالتحاق بفصول الإعدادي أمام المتحررين من الأميين</p>

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

<p>- عدد المعلمين الذين تم تدريبهم .</p> <p>- عدد فصول المرحلة الإعدادية التي تم فتحها للمتحربين من الأمية.</p> <p>- عدد المتحربين من الأمية المقيدون بفصول المرحلة الإعدادية.</p>	<p>- فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالمحافظات، والمراكز التابعة لها، بالتنسيق مع الجهات الشريكة.</p>	<p>- خطة تدريب تربوي على مستوى كل محافظة، موزعة على كل مركز من مراكز القرى المستهدفة.</p> <p>- إعداد برامج لتدريب المعلمين في المواد الدراسية على مستوى كل فرع، وفقاً لأعداد الفصول.</p> <p>- تنفيذ التدريب بالتعاون مع الجهات الشريكة.</p>	<p>٢- تدريب وتأهيل معلمي محو الأمية للتدريس بفصول التقوية بالمرحلة الإعدادية، بما يتناسب مع خصائص الدارسين.</p>
--	---	---	---

د. عاشور أحمد عمري

<p>- عدد المواد الإثرائية التي تم إنتاجها.</p> <p>- عدد الجهات الشريكة في إنتاج هذه المواد الإثرائية.</p> <p>- عدد المتحررين من الأمية المستفيدين من المواد التعليمية الإثرائية.</p>	<p>- خبراء من الهيئة العامة لتعليم الكبار، بالتنسيق والتعاون مع متخصصين من أساتذة الجامعات.</p> <p>- منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية المهمة بمجال تعليم الكبار.</p>	<p>-دراسة احتياجات المتحررين من الأمية بالقرى المستهدفة لنوع المواد التعليمية الإثرائية المناسبة.</p> <p>-حث المتحررين من الأمية على الإقبال على القراءة والاستفادة من المواد الإثرائية التي تم إنتاجها.</p> <p>-توزيع المواد الإثرائية على القرى المستهدفة.</p>	<p>٣- إنتاج مواد تعليمية إثرائية للمتحررين من الأمية، لمنع ارتدادهم إلى الأمية مرة أخرى.</p>
--	--	--	--

❖ الغاية الإستراتيجية الرابعة: تدريب وتأهيل الدارسين الأميين والمتحررين من الأمية

بالقرى على الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة.

يعد التدريب المهني، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الكبار، بما تتضمنه من مهارات ذهنية وعملية، من أهم متطلبات التواجد في المجتمع العالمي الحالي، وذلك لتعزيز القدرات التنافسية محليا وعالميا للدارسين الأميين، والمتحررين من الأمية، ويندرج تحت هذه الغاية، عدة أهداف إستراتيجية، من أهمها:

- تدريب وتأهيل الدارسين الأميين والمتحررين من الأمية، على الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة، من خلال ورش التدريب المهني بالجهات الشريكة، ومراكز التدريب المهني بالمحافظات.
- تقديم برامج للمهارات الحياتية، تتناسب مع طبيعة البيئة المحلية للدارسين الأميين، والمتحررين من الأمية.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

- توفير الإمكانيات الضرورية لممارسة الأعمال التطبيقية، سواء أكانت مشغل حرفي، أو مزرعة صغيرة، أو مشروع صغير، وذلك بالتعاون مع الجهات الشريكة.
- تأهيل وتدريب المعلمين على مهارات ريادة الأعمال، والمشروعات الصغيرة.
- إجراء الدراسات والبحوث لتحديد حاجات المستفيدين الحقيقية من برامج التدريب المهني، والمهارات الحياتية، بما يتناسب مع إمكانيات ومتطلبات البيئة الريفية.

جدول (٩)

أنشطة وإجراءات تنفيذ الغاية الإستراتيجية الرابعة

تدريب وتأهيل الدارسين الأميين والمتحررين من الأمية على الحرف اليدوية
والمشروعات الصغيرة

مؤشرات النجاح	مسؤولية التنفيذ	أنشطة وإجراءات التنفيذ	الأهداف الإستراتيجية
- عدد مراكز التدريب المهني المتوفرة.	- فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار	- حصر الحرف اليدوية التي يمكن التدريب عليها بالقرى.	١- تدريب الدارسين الأميين، والمتحررين من الأمية على الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة.
- عدد المستفيدين من مراكز التدريب المهني.	- بالمحافظات، والمراكز التابعة لها، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، ومراكز التدريب	- عقد بروتوكولات تعاون مع مراكز التدريب المهني، ومدارس التعليم الصناعي، ومؤسسات المجتمع المدني.	
- عدد مدارس التعليم الصناعي المشاركة.	- وزارة التربية والتعليم، ومراكز التدريب	- وضع آليات لتحفيز الدارسين للالتحاق ببرامج التدريب المهني	

د. عاشور أحمد عمري

<p>- نوع الحرف التي يتم التدريب عليها .</p>	<p>المهني، والجهات الشريكة.</p>	<p>والمشروعات الصغيرة. - توزيع الدارسين على الحرف وفقا لاحتياجاتهم، والموارد البيئية المتاحة.</p>	
		<p>- حصر الموارد المتاحة بالبيئة المحلية بالقرى المستهدفة. - عقد شراكات مع المجتمع المدني للمساعدة في توفير الإمكانيات اللازمة للتدريب المهني.</p>	<p>٢- توفير الإمكانيات الضرورية لممارسة الأعمال التطبيقية، سواء أكانت مشغل حرفي، أو مزرعة صغيرة، أو مشروع صغير، وذلك بالتعاون مع الجهات الشريكة.</p>
<p>- عدد المدربين والمعلمين الذين تم تدريبهم . - عدد الملتحقين ببرامج التدريب المهني من الدارسين، الأميين،</p>	<p>- فروع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالمحافظات، والمراكز التابعة لها، بالتنسيق مع الجهات</p>	<p>- خطة تدريب مهني على مستوى كل محافظة، موزعة على كل مركز من مراكز القرى المستهدفة. - إعداد برامج لتدريب المعلمين في الحرف اليدوية والتدريب المهني</p>	<p>٣- إعداد وتأهيل كوادر من المدربين في مجال الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة.</p>

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

والمحررين من الأمية. - العوائد المادية من المنتجات التي تم إنتاجها من التدريب المهني.	الشريكة.	على مستوى كل فرع. - تنفيذ التدريب بالتعاون مع الجهات الشريكة.	
---	----------	---	--

٥- المتابعة والتقييم:

تعتبر عمليتا المتابعة والتقييم من المكونات المهمة للخطة التنفيذية للإستراتيجية المقترحة، ومن العوامل المهمة لنجاح الإستراتيجية، حيث يمكن من خلال عملية المتابعة، تعرّف المشكلات التي تظهر أثناء تنفيذ الإستراتيجية، وسبل التغلب عليها، كما تتلائم عملية المتابعة مع عملية التقييم التي يمكن من خلالها تقوية الجوانب الإيجابية، وتعزيز الجوانب الضعيفة في الأداء، بالإضافة إلى تصحيح المسارات السلبية الخاطئة، بما يمثل تغذية راجعة مستمرة؛ لتحقيق النتائج المرجوة، ويستلزم نجاح عمليتي المتابعة والتقييم في تحقيق أهدافها، اتخاذ بعض الإجراءات من بينها:

- تشكيل لجنة من ذوي الخبرة والمهارة لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية.
- إعداد نظام واضح للمتابعة والتقييم
- وضع خطة عمل محكمة وفق المستويات المختلفة للإستراتيجية، والتأكيد على أهمية الالتزام بها.
- تحديد المخرجات المستهدفة بدقة، ووضع البدائل والحلول المختلفة قبل التنفيذ.
- توزيع الأعمال، وتوضيح المهام والصلاحيات بين الأفراد.
- رصد وتوثيق النتائج التي يتم تحقيقها بدقة (مؤشرات النجاح).

٦- ضمان استمرارية الإستراتيجية المقترحة:

يعتمد ضمان استمرارية الإستراتيجية المقترحة على الأهمية الكبيرة لدور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرا، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، ويمكن اتخاذ عدة إجراءات، لضمان استمرارية الإستراتيجية المقترحة، من أهمها:

- تحديد القيم الحاكمة للإستراتيجية المقترحة، وإعلانها، والتأكيد على الالتزام بها.
- توفير خطط لإدارة المخاطر والأزمات.
- توفير خطة للاتصال بين كافة الأطراف المنوطة بتنفيذ الإستراتيجية.

٧- متطلبات نجاح الإستراتيجية المقترحة:

يمكن تنفيذ الإستراتيجية المقترحة على الوجه الأكمل، من خلال توفير مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية، من أهمها:

- دعم القيادة السياسية لمشروعات تعليم الكبار بالقرى الأكثر فقرا، وربطها بالمبادرة الرئاسية.
- وجود تشريعات تنظم العلاقة بين مؤسسات تعليم الكبار والجهات الشريكة ذات الصلة.
- زيادة الدعم والإنفاق الحكومي على برامج تعليم الكبار، وربطه بالتدريب المهني والمشروعات الصغيرة.
- تطوير تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار، وربطها بالمدخل التنموي.
- إيجاد نوع من الحوافز المادية والمعنوية للكبار.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم محمد إبراهيم، وعبد الراضي إبراهيم محمد (٢٠٠٠): إستراتيجيات تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجاً، القاهرة، مكتبة الأنجلو.
٢. أسامة محمود فراج (٢٠٠٨): تعليم الكبار: دراسات وبحوث، القاهرة، عالم الكتب.
٣. أحمد القطامين (٢٠٠٢): التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العام: دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٨)، العدد (٢)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، ديسمبر.
٤. أحمد ناجي (٢٠١٤)، تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية أسس ومبادئ- أساليب واتجاهات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٥. أسامة عبد الحميد عبد القوي (٢٠١٧): دور مؤسسات تعليم الكبار في تنمية المجتمع الريفي بمحافظة المنوفية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد (١٥٣)، القاهرة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، يوليو.
٦. أمل عبد الفتاح شمس (٢٠١٦): محو الأمية مدخلاً لتنمية الفرد والمجتمع: بحث على عينة من الأميين، حويلات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد (٤٤)، يوليو - سبتمبر.
٧. الأمم المتحدة (٢٠١٧): تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧، الأمم المتحدة، نيويورك.
٨. الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٨): تقرير أقل البلدان نمواً، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة.
٩. الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٨): تقرير أقل البلدان نمواً، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة.
١٠. أمينة التيتون (٢٠١٦): التعليم مفتاح التنمية المستدامة، القاهرة، دار الفكر العربي.
١١. باسم شمس الدين (٢٠١١): تحليل سوات، القاهرة، ميزاتنا سنتر.
١٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩): تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩، بعنوان: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية.

١٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠٠٩): تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، بعنوان: نحو تواصل معرفي منتج.
١٤. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي بمصر (٢٠٠٨): تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، بعنوان: العقد الاجتماعي في مصر "دور المجتمع المدني".
١٥. البنك الدولي (١٩٩٠): تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن.
١٦. البنك الدولي (٢٠١٦): التقرير السنوي ٢٠١٦، واشنطن.
١٧. البنك الدولي UNDP (٢٠١٤): تقرير التنمية الإنسانية العربية بعنوان "دليل الفقر متعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية".
١٨. بولاه. س: تعليم الكبار اتجاهات وقضايا عالمية، ترجمة عبد العزيز السنبل وصالح عزب، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٩٣.
١٩. حصرور يناديه وآخرون (٢٠٠٩): تحليل وقياس الفقر في الجزائر "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.
٢٠. جامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠٦): مكافحة الفقر، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة.
٢١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩): الكتاب الإحصائي السنوي.
٢٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩): الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٩، القاهرة.
٢٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩): أهم مؤشرات بحث الدخل، والإنفاق، والاستهلاك: ٢٠١٧/٢٠١٨، القاهرة، يونيو.
٢٤. دافيد ستوارت، بريم شامدا ساني، دينيس روك، الجماعات البؤرية: النظرية والتطبيق، ترجمة راقية جلال الدويك، الطبعة الأولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢.
٢٥. داليا حافظ (٢٠١٧): دور المشاركة المجتمعية في تطوير تعليم الكبار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مجلة تعليم الجماهير، العدد (٦٣)، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر.
٢٦. ديوبولد فاندلين (١٩٨٤): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، القاهرة، الأنجلو المصرية.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

٢٧. زكريا محمد زكريا، ومحمود على السيد (٢٠١٦): التحليل البيئي باستخدام نموذج سوات (SOWT) في التعليم: مفهومه، وآلياته، وتطبيقه، مجلة العلوم التربوية، العدد (٤)، الجزء (الأول)، أكتوبر.

٢٨. سبيكة حسين بورسلي (٢٠١٧): تطوير سياسات التعليم والتدريب لتعليم الكبار من اجل تنمية مستدامة "دراسة حالة دولة الكويت"، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، المجلد (٦٦)، أبريل، العدد (٢).

٢٩. سعيد إسماعيل علي (٢٠٠٩): مستقبل تعليم الأمة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي.

٣٠. سعيد إسماعيل علي (٢٠٠٥): العدل التربوي وتعليم الكبار، القاهرة، عالم الكتب.

٣١. الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (٢٠٠٩): التعليم في حالات الطوارئ "دمج الجميع".

٣٢. شيرين عيد مرسي (٢٠١٢): التخطيط الإستراتيجي لبرامج تعليم الكبار في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، مجلة عالم التربية، المجلد (١٣)، العدد (٤٠)، القاهرة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، أكتوبر.

٣٣. طلعت مصطفى السروجي (٢٠٠٩): رأس المال الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٤. عاشور أحمد عمري (٢٠١٤): دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر والاستبعاد: رؤية لتحقيق التماسك الاجتماعي، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد (١٦)، القاهرة، مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس، يونيو.

٣٥. عاطف غيث محمد (١٩٩٧): قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٦. عبد العزيز السنبل (٢٠١٢): دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، مجلة تعليم الجماهير، العدد (٥٩)، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر.

د. عاشور أحمد عمري

٣٧. عبد العزيز السنبل (٢٠١٧): دور تعليم الكبار في مواجهة الفقر: تجارب دولية، المؤتمر السنوي الخامس عشر لمركز تعليم الكبار جامعة عين شمس: تعليم الكبار ومكافحة الفقر: "توجهات، وخطط، وبرامج"، القاهرة، ١٨ - ٢٠ أبريل.
٣٨. عبد الله بن عبد الله البريدي (٢٠١٥): التنمية المستدامة "مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الرياض، العبيكان.
٣٩. عبد الهادي الجوهري (١٩٨٣): قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
٤٠. محمد الطيب وآخرون (٢٠٠٣): مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٤١. محمد العشماوي (٢٠١٠): الإدارة الإستراتيجية في تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة، الإسكندرية، منشأة المعارف.
٤٢. محمد بن عبد الرحمن بن فهد (١٩٩٤): دور تعليم الكبار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (١٨)، القاهرة.
٤٣. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٠): أوضاع الفقراء في مصر، تقارير معلوماتية، العدد (٣٩)، مجلس الوزراء المصري، القاهرة.
٤٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٠): تحديد الاحتياجات بالمشاركة في المرحلة الأولى من مبادرة الحكومة لتنمية القرى الأكثر فقرا، مجلس الوزراء.
٤٥. مصطفى محمود أبو بكر، وفهد بن عبد الله النعيم (٢٠١٠): الإدارة الإستراتيجية وجودة التفكير والقرارات في المؤسسات المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية..
٤٦. معهد اليونسكو للتعليم مدى الحياة (٢٠١٦): التقرير العالمي الثالث بشأن تعلم الكبار وتعليمهم: "تأثير تعلم الكبار وتعليمهم في الصحة والرفاه، وفي العمالة وسوق العمل، وفي الحياة الاجتماعية والمدنية، وحياة المجتمعات المحلية، هامبورج.
٤٧. مكتب العمل الدولي (٢٠٠٨): تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٧)، جينيف.
٤٨. منصور إسماعيل العريقي (٢٠١١): الإدارة الإستراتيجية، ط٢، صنعاء، دار الكتاب الجامعي.

إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقوى الأكثر فقرا:
على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

٤٩. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٦): التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم من أجل الناس والكوكب "خلق مستقبل مستدام للجميع"، باريس.
٥٠. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٤): التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: التعليم والتعلم "تحقيق الجودة للجميع"، باريس.
٥١. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ألكسو (٢٠١٧): البقاء من أجل الاستدامة "رؤية الألكسو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي حتى عام ٢٠٣٠"، تونس، يناير ٢٠١٧.
٥٢. هبة جمال الدين (٢٠١٦): تمكين الشباب العربي "الفرص والتحديات"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
٥٣. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٥): خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، القاهرة.
٥٤. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٨): إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠، متاح على الرابط التالي: 15/12/2018
<https://www.crci.sci.eg/wp.content>
٥٥. اليونيسكو (٢٠١٤): خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن: التعليم من أجل التنمية المستدامة، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
٥٦. اليونيسيف (٢٠١٤): الفقر متعدد الأبعاد في سورية.
٥٧. اليونيسيف (٢٠١٥): التعليم في خط النار "النزاع وحرمان الأطفال من التعليم في الشرق الأوسط"، عمان، مكتب اليونيسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

58. : [http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital /home. htm](http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/home.htm)
59. Katarzyna Dziewanowska & others (2016); Generation Y's expectations of their future employment relationships pose a challenge for their employers

60. Patterns in Neighboring Areas, Vol (19). Issue (1).
61. Meredith Minkler (2005): Community Organizing and Community Building for Health, Second, New Jersey, Rutgers.
62. Putnam ,Robert (1995) "Bowling Alone: Americas Declining Social Capital." The AmericanStudies at the University of Virginia. <http://xroads.virginia.edu/~HYPER/detoc/assoc/bowling.html>.
63. Subhabrata Banerjee and Laurel Jackson (2017): Microfinance and the business of poverty reduction: critical perspectives from rural Bangladesh, Jurnal of human relations, V. (70) (1).
64. Tzu – Yi Kao. T, and others (2016): Poverty reduction through empowerment for sustainable development: A proactive strategy of corporate social responsibility, Juornal Corporate social responsibility and Environmental management Responsible, Mgmt, V (23).
65. World Bank (2005): Social Capital, World Bank website.